



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

آليات ضبط التهرب الضريبي في الجزائر

من إعداد:

تحت إشراف الأستاذة:

- العرباوي نورة

- مقيدش فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة

رئيسا	الأستاذ التعليم العالي: بوزيان العجال
مقررة	الأستاذة المحاضرة "أ": مقيدش فاطمة الزهراء
ممتحنا	الأستاذ المحاضر "أ": مقراد عبد الله

السنة الجامعية: 2025\2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا ويسّر لنا سبل العلم والمعرفة، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مستغانم، لما وفرتة لنا من تأطير علمي وأرضية أكاديمية ملائمة ساعدتنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة الفاضلة "مقيدش فاطمة الزهراء"، المشرفة على هذه المذكرة، لما بذلته من مجهودات قيّمة وتوجيهات سديدة، والتي كان لها الأثر البالغ في إنجاح هذا البحث، فجزاها الله عني كل خير. ولا يفوتني أن أُعبّر عن شكري واحترامي لكل الأساتذة الذين كانوا لنا قدوة علمية ومصدر إلهام طيلة سنوات التكوين.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني وساندني، من قريب أو بعيد، طيلة مساري الجامعي.

إهداء

إلى من غرسا في قلبي حب العلم، ومنحاني القوة والدعاء في كل
مراحل حياتي...

إلى أبي وأمي، نبض قلبي وسر نجاحي... لكم أنحني احترامًا وتقديرًا،
فأنتم النور الذي أضاء طريقي.

إلى زوجي الحبيب، سندي في الحياة، ورفيق دربي، الذي تحمّل معي
عناء الطريق وشجعني في كل لحظة...
أهديك هذه الثمرة التي نضجت بصبرك واحتوائك.

إلى أطفالي الأعزاء، من أجل عيونكم تهون الصعاب، ومن أجلكم أصرّ
على النجاح...
أنتم دافع قلبي للأفضل دومًا.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، أنتم الحضن الدافئ والملجأ الآمن...
شكرًا لوجودكم، لدعمكم، لحبكم الصادق.

إليكم جميعًا، أهدي هذا العمل المتواضع، عربون وفاء وامتنان.

جدول المحتويات

جدول المحتويات:

	شكر وتقدير.....
	إهداء.....
أ	مقدمة.....
الفصل الأول: الإطار النظري للتهرب الضريبي	
07	تمهيد.....
08	المبحث الأول: المفاهيم العامة للتهرب الضريبي.....
08	المطلب الأول: تعريف الضريبة وأهميتها.....
10	المطلب الثاني: تعريف التهرب الضريبي وتمييزه عن الغش الضريبي والتجنب الضريبي.....
12	المطلب الثالث: أنواع التهرب الضريبي.....
14	المطلب الرابع: أسباب ودوافع التهرب الضريبي.....
18	المبحث الثاني: آثار التهرب الضريبي.....
18	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية.....
19	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية.....
19	المطلب الثالث: الآثار على المالية العامة.....
20	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: آليات ضبط التهرب الضريبي	
22	تمهيد.....
23	المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.....
23	المطلب الأول: القوانين والتشريعات المنظمة للرقابة الجبائية.....
26	المطلب الثاني: دور الإدارة الجبائية ومصالح الرقابة.....

27	المطلب الثالث: دور القضاء في ردع التهرب الضريبي.....
30	المطلب الرابع: التنسيق مع باقي المؤسسات الجمارك، البنوك.....
32	المبحث الثاني: الوسائل التقنية والإدارية لضبط التهرب الضريبي.....
32	المطلب الأول: المراقبة الجبائية.....
35	المطلب الثاني: التصريح الجبائي والتحصيل.....
39	المطلب الثالث: الرقمنة والأنظمة المعلوماتية في محاربة التهرب.....
44	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" - مستغانم	
46	تمهيد.....
47	المبحث الأول: تحليل واقع التهرب الضريبي في الجزائر.....
47	المطلب الأول: إحصائيات ومعطيات رسمية.....
56	المطلب الثاني: أهم القطاعات التي تعرف تهرباً ضريبياً.....
58	المبحث الثاني: تقديم فعالية آليات الضبط المعتمدة.....
59	المطلب الأول: نقاط القوة والضعف.....
59	المطلب الثاني: اقتراحات لتفعيل آليات الرقابة وتحسين الامتثال الضريبي.....
61	خلاصة الفصل.....
62	خاتمة.....
66	قائمة المصادر والمراجع.....
70	الملاحق.....
74	الملخص.....

جدول الجداول:

54	جدول رقم 1: معلومات عامة حول المكلف
54	جدول رقم 2: تطور رقم الأعمال المصرح به والضريبة المستحقة
54	جدول رقم 3: مواعيد التصريح السنوي والالتزام
55	جدول رقم 4: مراجعة نسبة رقم الأعمال التقديري
55	جدول رقم 5: توزيع الضرائب والرسوم

مقدمة

مقدمة:

تعد الضريبة واحدة من أهم أدوات السياسات المالية التي تعتمد عليها الدول في تمويل نفقاتها العمومية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فهي ليست مجرد مورد مالي، بل تجسد في جوهرها العلاقة التبادلية بين الدولة والمواطن، ضمن عقد اجتماعي تفرض بموجبه الدولة التزامات مالية على الأفراد والمؤسسات مقابل ضمان الأمن والخدمات العامة والرعاية الاجتماعية. وعليه، فإن فعالية النظام الجبائي تُقاس بمدى التزام المكلفين بأداء واجباتهم الضريبية، ومدى عدالة وشفافية وعدد من المحددات المؤسسية التي تحكم سير العملية الجبائية.

غير أنّ هذه المعادلة تواجه اختلالاً كبيراً في كثير من السياقات، بسبب انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، التي أصبحت من أبرز التحديات التي تعرقل جهود التنمية وتُفقد الدولة جزءاً مهماً من إيراداتها المحتملة. ويُقصد بالتهرب الضريبي، في أبسط تعريفاته، لجوء الأفراد أو المؤسسات إلى وسائل غير مشروعة لتفادي دفع الضرائب المستحقة، عبر إخفاء المداخل أو المبالغ في المصاريف أو تقديم بيانات محاسبية غير صحيحة، ما يؤدي إلى تقويض مبدأ العدالة الجبائية والإضرار بالمنافسة الاقتصادية والنسيج الاجتماعي على حد سواء.

وقد تفاقمت هذه الظاهرة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، رغم تعدد الإصلاحات الجبائية ومحاولات العصرية الإدارية التي باشرتها الدولة في مختلف المجالات، بما في ذلك تطوير نظم الرقابة والرقمنة وتحديث الإدارة الجبائية. ورغم وجود ترسانة قانونية ومؤسسية تُعنى بالرقابة والتحصيل الجبائي، إلا أن فعالية هذه الآليات تظل محدودة، بفعل عوامل متعددة، من بينها ضعف التنسيق بين الهيئات المعنية، النقص في الكفاءات والوسائل التقنية، تعقيد الإجراءات الإدارية، وكذا غياب ثقافة جبائية حقيقية لدى فئات واسعة من المواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

إن التهرب الضريبي ليس فقط مسألة تقنية أو إدارية، بل هو ظاهرة مركبة تتداخل فيها العوامل القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، مما يفرض معالجتها ضمن مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه الأبعاد. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية التطرق إلى آليات ضبط التهرب الضريبي باعتبارها أحد المفاتيح الأساسية لتقوية المالية العامة، وتحقيق العدالة الجبائية، واستعادة الثقة في مؤسسات الدولة، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها الجزائر، والمتسمة بتقلب أسعار النفط وتقلص الموارد الريعية، مما يعزز الحاجة إلى تنمية الموارد الجبائية كخيار استراتيجي للاستدامة المالية.

1. إشكالية البحث:

رغم أهمية النظام الجبائي في تمويل الميزانية العامة للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن ظاهرة التهرب الضريبي لا تزال تمثل عائقًا كبيرًا أمام هذه الأهداف، خصوصًا في السياق الجزائري حيث تتقاطع تحديات اقتصادية وهيكلية ومؤسسية. ومن هذا المنطلق، تتمثل الإشكالية المحورية لهذا البحث في التساؤل التالي:

ما مدى فعالية الآليات المعتمدة في الجزائر للحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

2. فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

- تعاني الآليات الحالية لضبط التهرب الضريبي في الجزائر من ضعف التنسيق والفعالية نتيجة عوامل إدارية وتقنية.
- توجد علاقة طردية بين تدني الثقافة الجبائية لدى المواطنين وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
- يمكن للرقمنة وتحديث الإدارة الجبائية أن تسهم بفعالية في تقليص حجم التهرب الضريبي إذا ما تم توظيفها ضمن استراتيجية شاملة.

3. أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة مستويات:

- ✓ يساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بظاهرة التهرب الضريبي في السياق الجزائري، من خلال مقارنة متعددة الأبعاد.
- ✓ يقدم قراءة نقدية للآليات الجبائية الحالية، وقد يساهم في اقتراح توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين أداء الإدارة الجبائية.
- ✓ يبرز البحث دور التهرب الضريبي في تعميق الفجوة بين الدولة والمواطن، ويقترح مداخل لاستعادة الثقة وتعزيز الشفافية.

4. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني للتهرب الضريبي.
- تشخيص واقع التهرب الضريبي في الجزائر وأسبابه الرئيسية.
- تقييم فعالية الآليات المعتمدة لمكافحة التهرب الضريبي.
- اقتراح حلول وتوصيات لتعزيز فعالية النظام الجبائي وتقليص مستويات التهرب.

5. منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على منهجين رئيسيين، هما:

← **المنهج الوصفي التحليلي:** ويُستخدم هذا المنهج لوصف ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وتحليل أبعادها المختلفة (القانونية، الاقتصادية، الإدارية)، من خلال دراسة الأدبيات النظرية والتشريعات الجبائية والبيانات الإحصائية المتوفرة، بهدف تحديد مواطن الخلل في المنظومة الجبائية واقتراح سبل معالجتها.

← **منهج دراسة الحالة:** حيث تم التركيز على تحليل تجربة الجزائر في مجال ضبط التهرب الضريبي، من خلال دراسة تطبيقية لأهم الآليات المعتمدة من قبل الإدارة الجبائية، كالقوانين الجبائية، أنظمة الرقابة، والرقمنة، مع إبراز التحديات الميدانية التي تواجه هذه الآليات، وذلك بالاستناد إلى تقارير رسمية، وثائق إدارية، ومصادر ميدانية ذات صلة.

6. الدراسات السابقة:

كثيرة هي ومتعددة الدراسات التي عالجت موضوع الضرائب في الجزائر من مختلف الجوانب، ولعل أهم هذه الدراسات يتمثل في التالي :

أ. مراد ناصر : فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب (دراسة حالة الجزائر).

الدراسة هي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة قدمت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2002، وقد تمحورت إشكالية البحث حول مدى تحقيق الإصلاح الضريبي للأهداف المسطرة له، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية، مع تشخيص ظاهرة التهرب

الضريبي كمؤشر لعدم فعالية هذا النظام، وقد خلص البحث طروحة دكتوراه دولة قدمت إلى النتائج التالية:

اعتبار الإصلاح الذي عرفته الجزائر مطلع التسعينات خطوة هامة نحو ترشيد النظام الضريبي ذلك أن الضرائب التي نتجت عن هذا الإصلاح أكثر تكيفا مع واقع المؤسسة مقارنة بالنظام السابق اعتبار التهرب الضريبي نتيجة من نتائج عدم فعالية النظام الضريبي، والقضاء على هذه الظاهرة يمر عبر تفعيل النظام الضريبي

ب. أوهيب بن سالمة ياقوت الغش الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون عام، جامعة الجزائر، 2022/2023.

توصلت هذه الدراسة إلى أن مكافحة التهرب الضريبي ليس بالأمر الهين نظرا للأشكال التي يتخذها و التقنيات المتبعة من طرف المكلفين بالضريبة في استعمال الطرق الاحتيالية، فالضريبة هي المحور الذي يقوم حوله التهرب الضريبي، فهي تعد عبئا على المكلف بها، بحيث لا يوجد لها مقابل مباشر و إنما يدفعها باعتباره عضوا في المجتمع و من هنا تظهر فكرة التملص من الواجبات الجبائية و تفادي تحمل العبء الضريبي. أما في دراستنا سلطنا الضوء على الكيفية التي عالج بها المشرع الجزائري ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك من خلال بيان الأسباب الحقيقية وراء لجوء الأفراد والمؤسسات إلى التخلص من دفع الضريبة بشتى الطرق والأساليب، وكذلك بيان مدى فعالية القوانين الضريبية في مواجهة هذه الظاهرة من خلال الردع و التحفيز.

7. هيكل البحث:

تم تقسيم هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول رئيسية، وفق الهيكلية التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري للتهرب الضريبي، يتناول هذا الفصل المفاهيم العامة للضريبة والتهرب الضريبي، ويُعنى بتحديد طبيعة هذه الظاهرة وتمييزها عن مفاهيم قريبة كالغش والتجنب، مع تصنيف أنواعها واستعراض أبرز أسبابها ودوافعها، إلى جانب تحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المالية العامة.

الفصل الثاني: آليات ضبط التهرب الضريبي في الجزائر، يسلط الضوء في هذا الفصل على مختلف الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة لمكافحة التهرب الضريبي، مع التركيز على دور

الإدارة الجبائية، الأجهزة الرقابية، القضاء، ومؤسسات التنسيق كالجمارك والبنوك، بالإضافة إلى استعراض الوسائل التقنية والإدارية الحديثة، مثل المراقبة الجبائية، التصريح، التحصيل، والرقمنة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" - مستغانم، يتضمن هذا الفصل عرضًا تحليليًا لواقع التهرب الضريبي، حيث تم تشخيص أوجه القصور والتحديات الميدانية في مواجهة الظاهرة، مع تقييم فعالية الآليات المعتمدة واقتراح توصيات عملية لتعزيز الامتثال الجبائي والحد من التهرب.

الفصل الأول: الإطار النظري للتهرب الضريبي

تمهيد:

تشير مسألة الامتثال الجبائي إشكالات متزايدة في خضم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة، حيث لم يعد يُنظر إلى الضريبة باعتبارها مجرد أداة تقنية لجباية الأموال، بل كعلاقة مرّكبة بين الدولة والمواطن تنعكس فيها مستويات الثقة، والشفافية، ومدى العدالة في توزيع الأعباء. وفي هذا السياق، يظهر التهرب الضريبي كمؤشر دالّ على وجود اختلالات بنيوية أو وظيفية داخل المنظومة الجبائية.

من هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى بناء أرضية مفاهيمية ضرورية لفهم الظاهرة في أبعادها النظرية، من خلال التأسيس لمفاهيم الضريبة، وتحديد طبيعة السلوكيات الملتبسة المرتبطة بها، وتفكيك أشكال التهرب ودوافعه المتعددة.

إن هذا التأسيس لا يقتصر على الجانب التعريفي فحسب، بل يسعى إلى إرساء خلفية تحليلية تمكّن من استيعاب تعقيدات الظاهرة، وتؤطر المباحث التطبيقية التي سنتناول لاحقاً تجليات التهرب الضريبي وآثاره على الاقتصاد الوطني.

ويضم هذا الفصل مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: يعالج المفاهيم العامة للتهرب الضريبي، من خلال التعريف بالضريبة، وأهميتها، وتمييز التهرب عن مفاهيم قريبة كالغش والتجنب، إلى جانب تصنيف أنواعه ورصد أهم أسبابه.

المبحث الثاني: يتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتهرب الضريبي، مركزاً على نتائجه السلبية على مالية الدولة، وتشويه السوق، والإضرار بالعدالة الاجتماعية، مع التطرق لجهود مكافحة والإصلاح.

المبحث الأول: المفاهيم العامة للتهرب الضريبي

النظام الجبائي أحد الدعائم الأساسية لتمويل الدولة الحديثة، إذ تشكّل الضريبة المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، وتمكّن الحكومات من القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالرغم من الطابع الإجباري والإلزامي الذي يميز الضريبة، فإن الالتزام الضريبي لا يتحقق دوماً بصورة تامة، حيث تبرز ظاهرة التهرب الضريبي باعتبارها من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الضريبية في مختلف الدول، بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي.

إن معالجة التهرب الضريبي تقتضي أولاً الإلمام بالمفاهيم الأساسية ذات الصلة، وعلى رأسها تحديد ماهية الضريبة وأهميتها في تحقيق التوازن المالي والاجتماعي، ثم توضيح الفروق الدقيقة بين التهرب الضريبي والغش والتجنب الضريبي، وهي مفاهيم تتقاطع في بعض جوانبها وتختلف في طبيعتها القانونية. كما يُعدّ فهم أنواع التهرب الضريبي، سواء المشروع منه أو غير المشروع، خطوة أساسية نحو بناء سياسات جبائية أكثر فعالية وعدالة. ومن هنا، يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار مفاهيمي متكامل يُسهم في توضيح طبيعة الظاهرة، أبعادها، وأهم أسبابها، تمهيداً لدراسة أعمق لآثارها وسبل الحدّ منها في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: تعريف الضريبة وأهميتها

1. تعريف الضريبة لغة:

جاء في المعجم الوسيط في معنى الضريبة لغة بأنها مشتقة من الفعل ضرب، وهي ما يفرض على الملك والعمل، والدخل للدولة، وتختلف باختلاف القوانين والأحوال.¹ وهي تدل على الشيء المفروض والمقدر الذي تُلزم به السلطة شخصاً معيناً أو مجموعة من الناس، سواء تعلق الأمر بأموالهم، أو دخولهم، أو نشاطاتهم الاقتصادية. وهذا الاشتقاق من "ضرب" بمعنى "ألزم" أو "فرض"، يؤكد الطابع الإجباري والإلزامي في أصل الكلمة. ويلاحظ أن الاستخدام اللغوي للفظ "الضريبة" كان حاضراً في سياقات متعددة قديماً وحديثاً، لكنه تطوّر ليتخذ معنىً أكثر تخصصاً في الاصطلاح الحديث، حيث أصبح يدل على مبلغ مالي تفرضه الدولة على الأفراد أو المؤسسات لتمويل نفقاتها العامة.²

2. تعريف الضريبة اصطلاحاً:

¹ إشراف شوقي ضيف أحمد حامد حسين جمال مراد، المعجم الوسيط، حلمي مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، الطبعة 4، ص 537.

² إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، ط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 548.

تعددت التعريفات الاصطلاحية للضريبة بتعدد المقاربات القانونية والاقتصادية، إلا أنها تلتقي في مضمونها على أنها مبلغ مالي تفرضه السلطة العامة على الأفراد أو المؤسسات، دون مقابل مباشر، بغرض تمويل النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، عرّفها بعض الفقهاء بأنها:

■ "الضريبة اقتطاع مالي، تأخذ الدولة جبراً من لأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة".¹

■ "الضريبة فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بها بلا مقابل تمكيناً للدولة في القيام بتحقيق أهداف المجتمع".²

■ "تتمثل الضريبة في مساهمة تأخذ في صورة عينية أو نقدية وهو الوضع الأغلب يجبر الأفراد سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من الخدمات وهي تفرض عليهم تحقيقاً لأغراض مالية وسياسية واقتصادية واجتماعية".³

■ "الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".⁴

■ "هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة بصفة نهائية، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة ولتمكين الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية".⁵

من خلال هذه التعاريف، يتبين أن الضريبة تُعدّ فريضة مالية إلزامية تُفرض من قبل الدولة على الأفراد والمؤسسات دون مقابل مباشر، وتهدف إلى تمويل النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وتُبرز هذه التعريفات البعد التضامني والتكافلي للضريبة، باعتبارها أداة لإعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، إلى جانب دورها في دعم السياسات العامة للدولة.

¹ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الجزائر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص 57.

² حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة مراكز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص 1150.

³ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء 4 بيروت منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2001، ص 220.

⁴ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 176.

⁵ عبد الحليم كراجة هيثم العبادي، المحاسبة الضريبية، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 14.

3. أهمية الضريبة:

لم تعد الضرائب مجرد وسيلة لتمويل خزينة الدولة، بل أصبحت أداة إستراتيجية تُسهم في بناء مجتمع عادل ومستقر. إن أهمية الضرائب تتجلى ليس فقط في تحصيل الإيرادات، بل في دورها الأعمق في تعزيز المشاركة المجتمعية وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولهذا تسلط بعض المنظمات العالمية الضوء على البُعد الإنساني والمؤسسي للضرائب، ومن أبرزها منظمة International Budget Partnership التي تطرح رؤية متميزة عن هذا الموضوع.

تُبرز منظمة International Budget Partnership أهمية الضرائب بوصفها أداة محورية في تحويل المصائر، حيث لا تقتصر وظيفتها على جمع الإيرادات فحسب، بل تتعداها لتكون وسيلة لتعزيز المساءلة والشفافية بين الحكومات والمواطنين. تؤكد المنظمة أن الضرائب تُمكن المواطنين من المطالبة بحقوقهم في الخدمات وتحسين الإدارة العامة، مما يسهم في بناء علاقة أقوى بين الدولة والمجتمع تقوم على الثقة والمشاركة. كما أن الإدارة الفعالة للضرائب تعزز من العدالة الاجتماعية وتدعم التنمية الشاملة، لكونها تسهم في تمويل الخدمات التي يحتاجها الجميع، خاصة الفئات الضعيفة والمهمشة.¹

يتضح من ذلك أن الضرائب ليست عبئاً على المواطن كما يُروّج أحياناً، بل هي رافعة تنموية واجتماعية عندما تُدار بكفاءة وشفافية، إذ تفتح المجال لتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع وبناء مستقبل أكثر عدلاً واستقراراً للجميع.

المطلب الثاني: تعريف التهرب الضريبي وتمييزه عن الغش الضريبي والتجنب الضريبي

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة علمية، فهي لا تقتصر على الدول السائرة في طريق النمو فقط دون غيرها، بل هي ملازمة للنظام الضريبي وتعد إحدى المعوقات الأساسية للتنمية الاقتصادية و الوفرة المالية التي يستوجب محاربتها بصفة مستمرة وبمجرد اكتشافها. يعرف التهرب الضريبي بأنه الإجراءات الغير القانونية والمقصودة التي يتخذها الأفراد للحد من الضرائب القانونية المستحقة عليهم والالتزامات تتضمن الاستراتيجيات الأكثر شيوعاً للتهرب

¹ International Budget Partnership. "أهمية الضرائب في تحويل المصائر".
<https://internationalbudget.org>

الضريبي عن عمد وهي الدخل ناقصا، مدعيا استقطاعات وهمية استغلال الثغرات في اللوائح الضريبية ... الخ.¹

التهرب من الضريبة هو ظاهرة يحاول فيها المكلف بالضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا بعد تحقق واقعها المنشئة، والتهرب قد يكون مشروعا، أو غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية.²

يعرف أيضا بأنه محاولة الممول التخلص من الضريبة عدم الالتزام القانوني بدفعها أي التخلص منها دون ارتكاب أية مخالفة للتشريع الضريبية.³

يمكن استخلاص أن التهرب الضريبي يمثل سلوكًا مقصودًا يهدف إلى تقليص العبء الضريبي عبر وسائل غير قانونية، كإخفاء جزء من الدخل أو تقديم معلومات مغلوطة، ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة وتقليص موارد الدولة. ويُعد التهرب الضريبي من أبرز التحديات الجبائية، إذ يرافق الأنظمة الضريبية في مختلف الدول ويؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي.

وفي هذا السياق، من المهم التمييز بين التهرب الضريبي والغش الضريبي، حيث يُقصد بالغش الضريبي تمكن المكلف كليا أو جزئي من التخلص من تأدية الضرائب المستحقة عليه، وذلك عبر ممارسة الغش والتزوير في القيود ومخالفة القوانين والأنظمة الضريبية المعتمدة، وتختلف صور الغش الضريبي تبعا لاختلاف الأساليب التي يعتمدها كل مكلف للتهرب من تأدية الضرائب المترتبة عليه، فقد يعتمد المكلف إلى كتم عمله عن الدولة أو يمتنع عن تقديم التصريح المطلوب منه أو يقدم تصريحًا مزيفًا و مدعوما بمستندات مزورة عن حقيقة إرباحه، فيخفي بعض أوجه نشاطاته، أو يزيد من قيمة تكاليف الدخل القابلة للتنزيل الضريبي أو يستعين ببعض القوانين التي تساعد على إخفاء حقيقة إرباحه.⁴

أما التجنب الضريبي، يعني تمكن المكلف من عدم دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الضريبي، وذلك بالاستفادة من التهرب المنظم من طرف القانون كاستفادة السجناء

¹ Sascha Hokamp, AGENT-BASED MODELING OF TAX EVASION, edition first published 2018, John Wiley & Sons Ltd, p 4.

² عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، ص 19.

³ سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة السنة الجامعية (2014-2015) جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 25.

⁴ يدو لويزة، قاري حياة، ظاهرة الغش الضريبي وآليات مكافحته مذكرة تخرج ليسانس في علوم الاقتصادية، تخصص نفود مالية، الجزائر، 2010-2011، ص 34.

أو استفادة بعض القطاعات الاقتصادية من أجل تشجيعها للاستثمار في أنشطة أو مناطق معينة. كما يبدو التجنب كذلك في التهرب عن طريق الاستفادة من ثغرات القانون مثل التهرب من تصاعدية الضرائب على الدخل حتى حد معين و ذلك بتجزئة المؤسسة إلى مؤسسات صغيرة مستقلة مثلاً.¹ والتجنب الضريبي يختلف عن التهرب الضريبي، الذي يحدث عندما يمتنع المكلف عن القيام بالتصرف المنشئ للضريبة حتى يتجنب دفعها كأن يمتنع عن استيراد بعض السلع من الخارج، ويعتبر من التجنب الضريبي كذلك استغلال المكلف بعض الثغرات الموجودة في نصوص التشريع الضريبي والتي تكون غير واضحة وتحتاج إلى تفسير.²

ويعد هذا التمييز ضرورياً لفهم طبيعة كل سلوك ضريبي على حدة، مما يساعد المشرع والسلطات الجبائية في صياغة سياسات أكثر فعالية لمكافحة الممارسات غير المشروعة، وفي الوقت ذاته، في تطوير التشريعات بما يحد من فرص استغلال الثغرات القانونية، ويعزز العدالة والشفافية في النظام الضريبي.

المطلب الثالث: أنواع التهرب الضريبي

ينقسم التهرب الضريبي إلى نوعين رئيسيين، يختلفان من حيث الطبيعة القانونية للسلوك المتبع، وهما: التهرب الضريبي المشروع والتهرب الضريبي غير المشروع، وذلك كما يلي:

1. التهرب الضريبي المشروع:

يطلق عليه تهرب مشروع لأنه لا ينطوي على أي مخالفة قانونية بل أنه يعتمد على قدرة المستفيدين على التخلص من دفع الضريبة بطريقة مشروعة وذلك باستغلال الثغرات الموجودة في نصوص التشريعات الضريبية وقد ساهم في ذلك تعقد النظام الجبائي وعدم إحكام صياغة قوانينه، مما يتيح المجال للمكلف استغلال هذه الثغرات والاستفادة من سلسلة الإعفاءات والتخفيضات التي نص عليه القانون لتجنب الضريبة بطريقة نزيهة.³

ويعد تجنباً للضريبة رفض الفرد القيام بأية تصرفات تؤدي به إلى دفع الضريبة، كأن يرفض الممول استيراد سلع أجنبية يتوجب دفع ضريبة جمركية لكي لا يدفع هذه الضريبة، وهذا أمر لا يمنعه

¹ شباكي سعدان، قارة ملاك، "التهرب الضريبي: دراسة ميدانية في ولاية قسنطينة"، جامعة الجزائر - جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، دت، ص 163.

² جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة و التشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2010، ص 225.

³ الكنانى سوزان جلال عبد الشافي، التهرب الضريبي: دراسة في التشريع المصري والسعودي، كليات الشرق العربي، المملكة العربية السعودية، والمعهد العالي للعلوم الإدارية ببلقاس، مصر، العدد 78، 2021، ص 756.

القانون، ويختلف هذا التصرف عن التهرب الضريبي الذي يتحقق بقيام الممول بالفعل باستيراد السلع، ومحاولة التنصل من دفع الضرائب المقررة عليها بشكل مخالف للقانون. ومن أمثلة ذلك أيضا الضريبة على التركات، عندما يفرض التشريع الجبائي ضريبة على التركات ودون إخضاع الهبات لهذه الضريبة، فيقوم المالك بتقسيم أمواله على ورثته الشرعيين وهو على قيد الحياة، على شكل هبات حتى لا يخضع أمواله لضريبة التركات.¹

وعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه: "هو ترتيب أمور الممول بما يمكنه من تخفيض الضريبة بصورة تتفق حرفيا مع القانون. كما عرف التجنب الضريبي بأنه تخلص المكلف القانوني عن دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع".²

ومن هذه التعاريف يتضح أن التهرب المشروع وإن كان لا يخالف القانون، إلا أنه يؤدي إلى تقليص الحصيلة الضريبية ويكشف عن ثغرات يجب على المشرع تداركها، من خلال تبسيط النظام الجبائي، وإحكام صياغة القوانين لتفادي استغلالها بطريقة لا تتفق مع الغاية الحقيقية من فرض الضريبة.

2. التهرب الضريبي غير المشروع:

وهو مخالفة صريحة للقوانين الضريبية، وذلك بإتباع أساليب الغش والتحايل على التشريعات الضريبية والتعليمات التي تصدرها الإدارة الضريبية، وإخفاء الدخل الحقيقي مرتكبا بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون والتي تؤدي إلى الإساءة إلى الخزانة العامة والإضرار بها، ويتحقق هذا التهرب غير المشروع بصورته السلبية والتي قد تختلف باختلاف نوع الضريبة ما إذا كانت مباشرة أو غير مباشرة فيقدم المكلف على التهرب الضريبي إذا كانت ضرائب مباشرة بطريق الامتناع عن تقديم الإقرار المالي الحقيقي الذي يعكس الوضع أو الدخل الحقيقي للمكلف، أما إذا كانت الضرائب غير مباشرة فيتخذ الشكل السلبي عدم اعتراف المكلف بالواقعة المنشأة للضريبة، وذلك بإخفاء السلع التي تم استيرادها من الوحدة الجمركية بهدف التهرب من دفع الضرائب الجمركية.³

وينقسم التهرب غير المشروع إلى نوعين: التهرب غير العمدى هو خرق مباشر للقانون الضريبي بدون قصد، ويسمى بالتهرب الواقع، بينما التهرب العمدى يشترط استخدام طرق احتيالية

¹ عبد الغفور، حسام فايز، الوسائل التي تبناها قانون ضريبة الدخل للحد من ظاهرة التهرب الضريبي"، بحث جامعي غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص 63.

² سليم قصاص، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 48، 2018، ص 383.

³ محسن حسن سالم، الحصر الضريبي ومدى مساهمته في الحد من التهرب الضريبي، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة الدناير الجامعة المستنصرية، 2016، ص 512.

تنتهك القوانين عمداً، لذا يعرف بأنه قيام الممول باستخدام وسائل احتيالية لإخفاء مقدار الضريبة المستحقة.¹

يتضح من خلال ما سبق أن التهرب غير المشروع يمثل خرقاً صريحاً ومقصوداً للتشريعات الجبائية، يُرتكب إما عن قصد أو بدون قصد، ما يجعله فعلاً غير قانوني يُضِرّ بمصالح الدولة ويُضعف ثقة المواطنين في العدالة الجبائية. وتكمن خطورته في تنوع أساليبه وتطوره بحسب طبيعة الضريبة، مما يستدعي رقابة صارمة، وتحديثاً مستمراً للتشريعات والإجراءات الردعية، قصد الحد من آثاره على الاقتصاد الوطني والمالية العامة.

المطلب الرابع: أسباب ودوافع التهرب الضريبي

تتعدد أسباب التهرب الضريبي ولا يمكن حصرها بدقة، لأنها تختلف من مكان لآخر بحسب القوانين والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك بحسب كفاءة الإدارة الضريبية ودقة إجراءاتها ومدى وعي الناس. ومع ذلك، يمكن تلخيص أبرز هذه الأسباب كما يلي:

1. الأسباب المباشرة:

أ. **الأسباب التشريعية:** لقد زادت القواعد التشريعية للنظام الضريبي من احتمالات التهرب الضريبي سواء في تقدير الوعاء أو في حساب قيمة الضريبة أو الإعفاءات أو التخفيضات ومن هنا يمكن حصر أهم عيوب التشريع الضريبي في النقاط التالية:

- نظام جبائي معقد مما نتج عنه ترك ثغرات تساعد على التهرب الضريبي وتزايد.
- نظام جبائي غير مرن أي أنه غير مرتبط بالتنمية وطبيعة تطور الأنشطة الاقتصادية ولا تتلائم مع الظروف الاقتصادية العامة.
- تعدد الضرائب مما يؤدي إلى إرهاق المكلف بالضريبة وترك ثغرات يمكن التسلل منها بسهولة.
- عدم استقرار التشريعات هذا راجع إلى التغيرات الدائمة التي تحدث في مجال التقنين الجبائي مما أدى إلى غموض المبادئ الضريبية ليصعب على المكلفين من جهة مسايرة التغيرات التي تطرأ على النظام والقواعد المعمول بها، ومن جهة أخرى النظام الجبائي يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف بالضريبة وهذا ما يزيد من التهرب الضريبي.

¹ محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دون دار نشر، مصر، 1960، ص40.

- إن ارتفاع نسبة الضريبة وزيادة عبئها، يؤدي إلى حدوث ضغط جبائي.
- ب. **الأسباب الإدارية والفنية:** عيوب في الإدارة هذا العامل يتعلق بالعاملين في الدوائر الضريبية فقد نجدهم غير وغير أكفاء وقد نجدهم لا يعدلون في تطبيق القوانين الضريبية. إذ أن النقائص الموجودة فيها هي تدفع بالمكلف إلى التهرب الضريبي، وتتجلى أهم هذه النقائص في:
 - ضعف الوسائل المادية والمالية، النقل الرواتب الحوافز والتي ما زالت لا تشبع رغبة العاملين مما يدفعهم إلى الانحراف أو التقصير في الاضطلاع بمسؤولياتهم الوظيفية على أكمل وجه.
 - العدد الهائل للمكلفين الخاضعين للضريبة والملفات المعروضة للدراسة.
 - صعوبة تقدير الوعاء الضريبي والذي يكون جزافيا بأكثر أو أقل من القيمة الفعلية مما يؤثر معنويا على المكلف وقد يدفعه إلى التهرب.
 - ضعف الإمكانيات المادية، من خلال نقص الوسائل المادية كون القطاع الجبائي لم يتحصل على أي إصلاح كونه يزاول عمله في منشآت موروثة من قبل الاستعمار من ناحية الكفاءة من أخطر الوسائل التي يلجأ إليها الموظف الرشوة وذلك لعدم وجود وعي مهني.
 - كراهية المكلف بالضريبة لتعقد وكثرة الإجراءات الروتينية للضريبة نقص التوعية وضعف العلاقة بين الإدارة والمكلف.

2. الأسباب غير مباشرة:

- أ. **الأسباب النفسية:** هناك العوامل النفسية يشعر بها المكلف تجعله يتهرب من دفع الضريبة لاعتقاده بعدم عدالة الضريبة أو شعوره بعدم الانتماء.. الخ. بالإضافة إلى:
 - الاعتقاد السائد بأن الضريبة وسيلة في يد السلطة تستلي بها على أموال الشعب، فالتهرب من دفعها في هذه الحالة هو نوع من التهرب، وبالتالي كان هذا المفهوم حافزا لتنامي حب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
 - سوء فهم مصطلح الاقتطاع الضريبي الذي يراه البعض مجرد أموال ضائعة، أي اقتطاع مالي دون مقابل.

■ الاعتقاد الديني لعدم شرعية الضريبة، لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.

■ الاعتقاد أن التهرب من دفع الضريبة لا يعد تصرفا لا أخلاقيا وتبررهم في ذلك أن تهريبهم هذا لا يشكل خسارة لأحد.¹

ب. الأسباب السياسية: يعتبر النظام السياسي إذا كان غير مستقر داخل أي دولة سببا لشيوع التهرب الضريبي لأنه يولد الإحساس لدى الأفراد بعدم قدرة السلطات العامة على القيام بوظيفتها وبالتالي:

■ عدم قدرتها على مطالبتهم بأداء التزاماتهم الضريبية كون وجود سخط عام على الضرائب. عدم إنفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة حسب أقوال المكلفين بدفعها.

■ عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي ودفع الضريبة ببين مختلف أحجام المكلفين، خاصة إذا شاع بينهم أن حصيلة الضرائب إنما تذهب للإنفاق على قلة من المجتمع الذين يعتبرون من أكثر المتهربين من دفع الضرائب، وكذلك تذهب للإنفاق على أغراض مظهرية.

ج. الأسباب الاقتصادية: إن للأسباب الاقتصادية دورا مهما في عملية التهرب، فكلما كانت حالة المكلف الاقتصادية متدهورة إلى جانب الحالة الاقتصادية العامة، كلما كان التهرب الضريبي كبيرا والعكس صحيح حيث أن الوضعية الاقتصادية للمكلف انعكاسا كبيرا في أداء واجبه تجاه الضريبة، إذا كان المكلف يتمتع بوضعية مالية جيدة، فإن ميله للتهرب من دفع الضريبة يكون ضعيفا وهذا نتيجة قدرته على التسديد، أما في الحالة العكسية أين يكون المكلف يتمتع بوضعية مالية متدهورة فإن ميوله للتهرب عن الدفع يكون أقوى. وهذا ما يبين لنا أن نسبة التهرب الضريبي في الدول المتقدمة منخفضة مقارنة بالدول النامية نظرا لارتفاع عوائد الأفراد.

إضافة إلى التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني لها تأثير بالغ على ظاهرة التهرب الضريبي وانتشارها بين أفراد المجتمع، ففي فترات الازدهار والرواج الاقتصادي تزداد مداخيل الأفراد ومقدرتهم الشرائية، مما يقلل من درجة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، الشيء الذي يمكن المكلف من تحميل العبء الضريبي لزبائنه، وذلك بإمكانية الخفض في ثمن السلعة، وبالتالي يقل العبء الضريبي مما يقلل من حالات التهرب لدى المكلف. والعكس صحيح ففي حالة الركود والانكماش

¹ عائشة بوشخي، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، 2011، ص 154-155.

الاقتصادي أين تتعطل الموارد الإنتاجية تنخفض نسبة التبادلات الاقتصادية، فيكون هناك انخفاض في المداخل، وتعسر في القدرة الشرائية فتتعرض المنتجات للكساد، ويتحمل المنتجون الخسائر ماداموا لا يستطيعون نقل العبء الضريبي، وبالتالي يلجؤون إلى استعمال جميع الطرق والوسائل والتحايلات للتخلص من ثقل الاقتطاع .

د. الأسباب الأخلاقية: ويقصد بها المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية ، وبحب متنام للمصلحة العامة، وسعى كبير لأداء واجباتهم المحددة قانوناً، والتي تأتي في مقدمتها قبول أداء واجب.

الضريبة، وذلك باعتبارها طريقة للمحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتطورها والتي تعود على المجتمع ككل.¹

هـ. الأسباب التقنية: إن السبب التقني الرئيسي للتملص الضريبي يتمثل في تعقد النظام الجبائي لدرجة أن مصلحة الضرائب تجد فيه صعوبات لفهمه وتطبيقه ، وهو ما يعطي فرصة للمكلفين في استغلال النقائص والثغرات التي تتخلله لتحقيق أغراضهم دون المساس بالقانون أو مخالفته وتعقد النظام الجبائي يتعارض مع قابلية المراقبة الفعالة كما هو أن تطور النظام الجبائي وتبنيه لتقنيات أكثر تعقيداً لتقييم المادة الخاضعة للضريبة ساهم في تطور وتفشي ظاهرة التهرب.

¹ محمد سليم وهبه التهرب الضريبي واقع وتوصيات المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2010، ص09.

المبحث الثاني: آثار التهرب الضريبي

يعد النظام الضريبي أحد الركائز الأساسية لتمويل الخزينة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة. غير أن فعالية هذا النظام غالبًا ما تتعرض للاهتزاز بفعل ظاهرة التهرب الضريبي التي تُعد من أكثر الإشكاليات تعقيدًا وإلحاحًا في مجال السياسة المالية. إذ لا يقتصر أثر هذه الظاهرة على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليُطال البُعد الاجتماعي والاستقرار المالي العام للدولة. ويترتب عن التهرب الضريبي جملة من الآثار السلبية التي تتفاوت حدتها تبعًا لحجم الظاهرة ومدى انتشارها، وهو ما يستوجب الوقوف عند أهم هذه الانعكاسات بمختلف أبعادها.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية

تعتبر الضريبة متغير اقتصادي في البلاد وهذا ما ينعكس سلبًا على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب بالنسبة للاستثمار فإن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين ادخار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، وإذا انخفض الادخار فإن حجم الإعفاءات الممنوحة ينخفض مما يؤدي إلى ركود التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.¹

كما أن التهرب يساهم بشكل كبير في الإخلال بالمنافسة حيث تكون المؤسسات المتهربة أفضل من المؤسسات التي تلتزم بواجباتها الضريبية بحيث الأولى تكون لها مقدرة على الوفاء بديونها وتحسين جهازها الإنتاجي ما يضمن لها مكانتها في السوق.

فظاهرة التهرب الضريبي تساهم بشكل كبير في توجيه الاقتصاد نحو ما يسمى بالاقتصاد الأسود والذي يتميز بمشاكل عديدة تعرقل السير الحسن للاقتصاد الوطني.² بالتالي، فإن التهرب الضريبي لا يُمثل مجرد خسارة مالية، بل هو تهديد حقيقي للتوازنات الاقتصادية الكلية، ويُضعف مناعة الاقتصاد الوطني تجاه الأزمات والتقلبات، وبحول دون تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وعادلة.

¹ الناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2011، ص 160.

² صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 09.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية

الانعكاسات الاجتماعية في التهرب الضريبي تظهر بشكل جلي في عدم شعور المكلفين بتطبيق مبدأ العدالة والمساواة، والعدالة تعني شمول الضريبة لكافة الأشخاص والأموال الموجودين في دولة ما، فعدم خضوع بعض الدخول للضريبة يخل بالمفهوم العام للعدالة الضريبية.¹ تؤدي كثرة التهرب الضريبي لجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة فيزداد العبئ على من لم يتهرب من الضريبة، لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بالإضافة إلى ذلك تصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي.²

وعليه، فإن التهرب الضريبي لا يُعد مجرد مخالفة مالية فحسب، بل يمثل سلوكًا يُضعف قيم المواطنة ويُكرّس التفاوت الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى تقويض الثقة بين الفرد والدولة وتهديد التماسك المجتمعي على المدى الطويل.

المطلب الثالث: الآثار على المالية العامة

تتمثل النتائج المالية للمتهرب الضريبي في أنه يلحق بخزينة الدولة خسائر كبيرة تتمثل في الأموال الطائلة التي تضيع منها وتكس من طرف المكلفين المتملصين من دفع الضرائب، كما أنه يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وحتما سيخفض ذلك من مستوى الدخل الفردي بالإضافة إلى ذلك فإن التهرب الضريبي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، وذلك بسبب عملية اكتناز الأموال غير المصرح بها، والتي تسبب بدورها في وجود التضخم النقدي على مستوى السوق النقدية.³ هذه الآثار المتداخلة تُشكل عبئًا كبيرًا على السياسة المالية للدولة، وتُقيّد من قدرتها على ضبط التوازنات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي، مما يضطر الحكومات في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي، وهو ما يزيد من مديونية الدولة ويقلص من هامش حركتها في المستقبل.

¹ خالد خطيب شحاتة أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار النشر، عمان، الأردن، 2007، ص 233.
² لآبد لزرق، ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2012. خالد خطيب شحاتة أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار النشر، عمان، الأردن، 2007، ص 60.
³ حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 2، 2007، ص 52.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الجوانب النظرية المرتبطة بالضريبة والتهرب الضريبي، حيث تم توضيح المفاهيم الأساسية كالضريبة، أهميتها ووظائفها، إلى جانب التمييز بين مفاهيم متقاربة مثل التهرب، الغش، والتجنب الضريبي. كما تم تصنيف أنواع التهرب الضريبي وتحديد أبرز أسبابه، سواء كانت قانونية، اقتصادية أو تنظيمية. وقد ساهم هذا الإطار في إبراز تعقيد الظاهرة وتشعبها، مما يعكس طبيعتها المركبة المرتبطة بسلوك الأفراد من جهة وبالبيئة التنظيمية من جهة أخرى.

الفصل الثاني: آليات ضبط التهرب الضريبي

تمهيد:

ضبط التهرب الضريبي من بين التحديات الكبرى التي تواجه الأنظمة الجبائية، خصوصاً في الدول الساعية إلى تحقيق الاستقرار المالي دون المساس بالعدالة الاجتماعية. فبينما يُعد التهرب الضريبي انعكاساً لاختلالات قانونية أو مؤسسية، فإن مكافحته تقتضي توفر منظومة متكاملة تشمل تشريعات صارمة، أجهزة رقابية فعالة، وآليات تقنية متطورة.

وقد أدركت الجزائر، كغيرها من الدول، أهمية تطوير أدوات المواجهة، سواء عبر تحديث الإطار القانوني والمؤسسي أو عبر توظيف التكنولوجيا الحديثة في مجال الرقابة والتحصيل الجبائي. غير أن فعالية هذه الأدوات تبقى رهينة بالتنسيق المحكم بين مختلف الجهات المعنية، وبقدرة الدولة على فرض الانضباط الجبائي ضمن مناخ يشجع على الالتزام الطوعي.

ويتوزع هذا الفصل إلى مبحثين متكاملين:

المبحث الأول: يُسلط الضوء على الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، من خلال تحليل دور القوانين، الإدارة الجبائية، الجهاز القضائي، وأجهزة الرقابة المشتركة كالجمارك والبنوك.

المبحث الثاني: يُركّز على الوسائل التقنية والإدارية المعتمدة في ضبط التهرب، مثل المراقبة الجبائية بأنواعها، نظام التصريح والتحصيل، وتوظيف الرقمنة لتتبع العمليات وتسهيل التحقق من الامتثال الضريبي.

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر

القوانين الجبائية ومختلف الأجهزة الرقابية هي حجر الأساس في جهود مكافحة التهرب الضريبي. ويتناول هذا المبحث الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يضبط علاقة الإدارة الجبائية بالمكلفين، مع التركيز على أدوار المصالح الجبائية، القضاء، وآليات التنسيق مع الهيئات الأخرى مثل الجمارك والبنوك.

المطلب الأول: القوانين والتشريعات المنظمة للرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية أداة أساسية لضمان امتثال المكلفين بالضريبة للتشريعات الضريبية وتحقيق العدالة الجبائية. وقد أحاط المشرع الجزائري هذه الرقابة بمجموعة من القوانين والتشريعات التي تحدد حقوق الإدارة الجبائية في ممارسة الرقابة والتحقيق والمعاينة، وكذا حقوق وواجبات المكلفين بالضريبة. وتهدف هذه النصوص إلى خلق توازن بين حق الإدارة في فرض الضريبة بشكل عادل وصحيح، وحق المكلف في حماية أسرار مهنيته وخصوصياته.

فيما يلي نتطرق إلى أهم الحقوق المخولة للإدارة الجبائية بموجب قانون الإجراءات الجبائية:

1. حق الإطلاع:

لقد منح المشرع الجبائي وسيلة قانونية لأعوان الإدارة الجبائية تعطيهم الحق في الإطلاع على الوثائق والمستندات والملفات الخاصة بالمكلف بالضريبة وذلك بجمع المعلومات الضرورية لعمليات التحقيق والرقابة لدى الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة، والتي تفرض عليها عقوبات في حال رفض حق الإطلاع، وتتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعنية خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها.¹

أ. حق الإطلاع لدى الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات: بمقتضى المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال، لإدارات الدولة والولايات والبلديات والمؤسسات الخاصة وكذا المؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة والولايات والبلديات وكذلك كل المؤسسات أو الهيئات أيا كان نوعها والخاضعة لمراقبة السلطة الإدارية، أن تحتج بالسر المهني أمام أعوان الإدارة المالية الذين يطلبون منها الإطلاع على وثائق المصلحة التي توجد في حوزتها.²

¹ المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية

² المادة 46 من نفس القانون

ب. حق الإطلاع لدى المؤسسات المالية والمكلفين بالضريبة الآخرين: بمقتضى المادة 51 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه يجب على المؤسسات أو الشركات والقائمين أعمال الصرف والصرفيين وأصحاب العمولات، وكل الأشخاص أو الشركات أو الجمعيات أو الجماعات المتحصلة بصفة اعتيادية على ودائع للقيم المنقولة، أن يرسلوا إشعارا خاصا للإدارة الجبائية بفتح وإقفال كل حساب إيداع السندات أو القيم أو الأموال أو حساب التسيقات أو الحسابات الجارية أو حسابات العملة الصعبة أو أي حسابات أخرى تديرها مؤسساتهم بالجزائر. كما يمس هذا الإلزام خصوصا، البنوك وشركة البورصة والدواوين العمومية والخزائن الولائية ومركز الصكوك البريدية والصندوق الوطني للتوفير وصناديق القرض التعاوني وصناديق الإبداع والكفالات.¹

ت. حق الإطلاع لدى الغير: يتعين على كل شخص أو شركة تقوم بعملية الوساطة من أجل شراء أو بيع عقارات أو محلات تجارية أو تشتري بصفة عادية باسمها، نفس الممتلكات التي تصبح مالكة لها لإعادة بيعها، أن تنقيد، قصد ممارسة أعوان إدارة التسجيل لحق الإطلاع. لذا فرض المشرع عقوبات على كل من يعترض الأعوان المراقبين في ممارسة حقهم في الإطلاع والمتمثلة في:

- تُطبق غرامة جبائية قدرها 2.000.000 دج ، على كل شخص أو شركة أو تشكيلة قانونية حسب مفهوم التشريع الساري المفعول بعد ثبوت رفضهم منح حق الإطلاع على المعلومات والدفاتر والمستندات والوثائق المنصوص عليها في المواد من 45 إلى 61، التي يتعين عليه تقديمها وفقاً للتشريع أو بعد ثبوت قيامهم بإتلاف هذه الوثائق قبل انقضاء الأجل القانونية المحددة لحفظها.²
- تُطبق على تقديم المعلومات والوثائق المطلوبة بشكل جزئي أو البيانات أو الوثائق التي تعتبر غير كافية، أو غير كاملة غرامة قدرها 50.000 دج ، تُطبق بقدر عدد المرات التي تُسجل فيها نواقص أو تقصيرات دون أن يتجاوز مبلغها 2.000.000 دج. و في حالة تقديم معلومات خاطئة، تطبق غرامة قدرها 2.000.000 دج. في حالة العود، تُضاعف مبالغ الغرامة والغرامة التهديدية، دون أن يتجاوز مجموعهما 4.000.000 دج.³

2. حق الرقابة:

نصت على هذا الحق المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية، وخولت لمصالح الإدارة الجبائية القيام بكل أشكال الرقابة الجبائية سواء الرقابة على التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل

¹ المادة 51 من قانون الإجراءات الجبائية، السابق ذكره

² المادة 61 من نفس القانون

³ المادة 62 من نفس القانون

ضريبة أو حق أو رسم، ومراقبة المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها.

ويتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءا على طلبها، الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها.¹

3. حق المعاينة:

بمقتضى المادة 34 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه في حالة وجود قرائن عمل على ممارسات تدليسية، يمكن للإدارة الجبائية أن ترخص للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش ومؤهلين قانونا، القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحث والحصول وحجز كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تيزر التصرفات الهادفة إلى التخلص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة.²

كما تنص المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية على أنه لا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاض يفوضه هذا الأخير، ويجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل، مؤسسا وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبرر بها المعاينة، وتبين على وجه الخصوص ما يأتي:

- تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالمعاينة.
- عنوان الأماكن التي ستتم معاينتها.
- العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود طرق تدليسية، والتي يتم البحث عن دليل عليها.
- أسماء الأعوان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة ورتبهم وصفاتهم.

تتم المعاينة وحجز الوثائق والأموال التي تشكل أدلة على وجود طرق تدليسية، تحت سلطة القاضي ورقابته. ولهذا الغرض، يقوم وكيل الجمهورية بتعيين ضابط من الشرطة القضائية ويعطي كل التعليمات للأعوان الذين يشاركون في هذه العملية.³

4. حق التقادم:

¹ المادة 18 من نفس القانون

² المادة 34 من قانون الإجراءات الجبائية، السابق ذكره

³ المادة 35 من نفس القانون

بمقتضى المادة 105 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه يمكن استدراك الإغفالات الكلية أو الجزئية المسجلة في وعاء الحقوق والضرائب والرسوم، وكذا النقائص وعدم الصحة أو الأخطاء المسجلة في فرض الضريبة من طرف إدارة الضرائب.¹

كما حدد قانون الإجراءات الجبائية الأجل المستوح للإدارة بأربع (04) سنوات، للقيام بتحصيل جداول الضريبة التي يقتضيها استدراك ما كان محل سهو أو نقص في وعاء الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أو تطبيق العقوبات الجبائية المترتبة عن تأسيس الضرائب المعنية.²

* يتضح من خلال استعراض هذه الحقوق أن المشرع الجبائي حرص على تمكين الإدارة الجبائية من الوسائل القانونية الضرورية لممارسة الرقابة بشكل فعال، وضمان تحصيل الضريبة بعدالة وشفافية، مع مراعاة حقوق المكلفين بالضريبة في إطار من التوازن والإنصاف.

المطلب الثاني: دور الإدارة الجبائية ومصالح الرقابة

تلعب الإدارة الجبائية، بمختلف مصالحها المركزية والمحلية، وبالأخص مصالح الرقابة الجبائية، دورًا محوريًا في الكشف عن حالات التهرب الضريبي والحد منها. وتتمثل وظيفتها الأساسية في التأكد من مدى التزام المكلفين بالضريبة بالتشريعات والتنظيمات الجبائية المعمول بها، وذلك عبر تتبع تصرفاتهم المالية ومدى مطابقتها للإطار القانوني، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أي انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من أداء مستحقاتهم الجبائية.³

ولا تقتصر أهمية الرقابة الجبائية على الجانب القانوني فحسب، بل تؤدي أيضًا دورًا حيويًا في تعزيز فعالية الإدارة الجبائية من خلال الخدمات والمعلومات التي توفرها، والتي تُمكن من رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة القرارات المتخذة. ويمكن تلخيص أبرز مساهمات الرقابة الجبائية في النقاط التالية:

- تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها وهذا ما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية
- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.

¹ المادة 105 من نفس القانون

² المادة 106 من نفس القانون

³ محمد حمو، منور أو سرير، محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 202

- تساهم عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثال نسب التهرب الضريبي).
 - ضمان تماسك واستمرارية النظام التصريحي.¹
- علاوة على ذلك الرقابية والتنظيمية، تسعى الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكالها بغرض زيادات إيرادات الخزينة العمومية زيادة الأموال التي تساعد على الإنفاق العام وزيادة مستوى الرفاهية للمجتمع.

المطلب الثالث: دور القضاء في ردع التهرب الضريبي

نظرا للطبيعة الخاصة لجريمة التهرب الضريبي وخطورتها، أقر لها المشرع الجزائري عقوبات لردع مرتكبيه، تستمد شرعيتها من مختلف القوانين الجبائية المنظمة للضرائب بصفة عامة، مع أنها تحيل في مجملها إلى أحكام قانون العقوبات. تتمثل الجزاءات المقررة لجريمة التهرب الضريبي في العقوبات الجزائية والعقوبات المالية.

1. العقوبات الجزائية:

تنقسم العقوبة الجزائية بدورها إلى عقوبة أصلية سالبة للحرية مع غرامات مالية وأخرى تكميلية، وذلك كما يلي:

أ. العقوبات الأصلية:

أجمعت مختلف النصوص المتعلقة بالضرائب بأن العقوبة الأصلية لمرتكب هذه الجريمة تتمثل في الحبس والغرامة المالية، إلا أنها تختلف في مدتها ومقدارها كل حسب المبلغ المتملص أو المراد التملص منه، كما تختلف كذلك باختلاف المجال الضريبي الذي تم خرق أحكامه، سنعر البعض منها.

← بالنسبة لقانون الضرائب غير المباشرة: فقد أقر لها المشرع عقوبة الحبس من سنة إلى

خمس سنوات وبغرامة مالية من 50.000 دينار جزائري إلى 200.000 دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين حسب نص المادة 532 من قانون الضرائب غير المباشرة، كل من استخدم طرق احتيالية للتملص أو محاولة التملص من مجموع أو جزء من وعاء الضريبة أو التصفية أو الرسوم التي هو خاضع لها. أما في حالة الإخفاء فلا تطبق هذه العقوبة إلا إذا كان الإخفاء يفوق عشر المبلغ الخاضع للضريبة أو مبلغ 10.000 دج . ونفس العقوبة تسلط على الرفض الجماعي لدفع الضريبة، أو تحريض الجمهور على الرفض أو التأخر في دفعها.²

¹ محمد حمو، منور أو سرير، نفس المرجع، نفس الصفحة.

² نص المادة 532 من قانون الضرائب غير المباشرة

← **بالنسبة لقانون التسجيل:** نصت عليها المادة 119 من قانون التسجيل وحددت عقوبة المخالف لأحكامها الجبائية في الحبس لمدة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة قيمتها من 5.000 دج إلى 20.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، غير أنه لا يطبق هذا التدبير في حالة الإخفاء إذا كان هذا الأخير الأخير. يفوق عشر المبلغ الخاضع للضريبة أو رسم يساوي أو يفوق 1.000 دج.¹

← **بالنسبة لقانون الطابع:** نصت المادة 34 منه بأنه تقرر عقوبة حبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة قيمتها تقدر بمبلغ يتراوح بين 5.000 دج و 20.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنقص أو حاول الإنقاص كلياً أو جزئياً من وعاء الضريبة، أو دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليه باستعمال وسائل الغش.

ب. العقوبات التكميلية:

تنص القوانين الجبائية على عقوبات تكميلية يصدرها القاضي الجزائي تكون تابعة للعقوبات الأصلية المذكورة أعلاه، تتمثل في العقوبات الجزائية التكميلية والعقوبات الجزائية التبعية. تتمثل العقوبات الجزائية التكميلية في بعض العقوبات التي يوقعها القاضي على مرتكب الجريمة الضريبية التي نجد أساسها القانوني في المادة 09 من قانون العقوبات، وفي المجال الضريبي قد تكون على أحد الشكلين:

- نشر الحكم المقرر للعقوبة في الجرائد وتعليقه في أماكن تحددها الجهة القضائية الصادرة للحكم. نصت عليه مختلف أحكام المواد الجبائية، نذكر منها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،² وقانون التسجيل.

غلق المؤسسة أو المحل مؤقتاً.³

وتتمثل العقوبات الجزائية التبعية في تلك العقوبات التي تطبق بصورة تلقائية مباشرة بعد صدور الحكم، وقد تأخذ أحد الأشكال التالية:

- منع الجاني من ممارسة المهنة.

- تسجيل الجاني في القاعدة الوطنية لمرتكي الغش.

- منع الجاني المشاركة في الإعلانات المتعلقة بالصفقات العمومية سواء كانت مزاييدة أو مناقصة.

2. العقوبات المالية:

¹ المادة 119 من قانون التسجيل

² المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

³ المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية، السابق ذكره

إضافة إلى العقوبات الجزائية المشار إليها أعلاه نص القانون الجبائي على عقوبات أخرى مالية تأخذ شكل الغرامة الجبائية، أو الزيادات، أو المصادرة.

أ. الغرامة الجبائية:

نصت على هذه العقوبة مختلف أحكام القانون الجبائي نذكر منها ما يلي:

← **بالنسبة لقانون الضرائب المباشرة:** نصت عليها الفقرة الأولى من المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تقدر ب 30.000 دج، تفرض على كل شخص مكلف بالضريبة لم يقدم تصريح بالوجود للنشاط الذي يمارسه.

← **بالنسبة لقانون الطابع:** نصت عليها المادة 35 من قانون الطابع المعدل والمتمم وحددتها بغرامة تساوي خمس مرات قيمة الطابع دون أن تقل عن 2.000 دج. حددتها كذلك المادة 37 من نفس القانون بغرامة تتراوح قيمتها بين 10.000 دج و 100.000 دج عند عرقلة المكلف بالضريبة المراقبة الجبائية التي يمارسها أحد أعوان إدارة الضرائب.

← **بالنسبة لقانون الرسوم على رقم الأعمال:** حددتها المادتين 114 و 122 من نفس القانون.

ب. الزيادات:

هي مبالغ مالية يدفعها المتملص من دفع الضريبة زيادة عن العقوبات المالية السابقة الذكر، ليعوض الضرر الذي لحق بالخزينة العامة من جراء مخالفته لأحكام القانون الجبائي في حالة عدم التصريح السنوي للنشاط الذي يمارسه، أو التأخر في تقديمه، أو لنقص فيه.¹

ت. المصادرة:

عرف البعض من الفقه المصادرة في بأنها حكم بانتقال أشياء معينة من شخص إلى بيت المال، أو هي أخذ السلطان مال الغير جبرا بغير عوض،² في نفس المعنى عرفها آخرون بأنها إجراء قهري يهدف إلى تملك السلطات العامة للأشياء و المبالغ المتصلة بالجريمة ضد إرادة مالكها.³

عرف المشرع الجزائري المصادرة في قانون العقوبات بأنها الأيلولة النهائية إلى الدولة لمال معين أو مجموعة أموال معينة، وأقر بها في المادة 525 من قانون الضرائب غير المباشرة بشأن

¹ المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، السابق ذكره

² محمد مطلق عساف المصادرات والعقوبات المالية بين الشريعة والقوانين الوطنية مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص19.

³ السبتي فارس، المنازعات الضريبية في التشريع والقضاء الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2008، ص339.

المخالفات التي نص عليها في المادتين 523 و524 من نفس القانون مع الإحالة إلى أحكام قانون العقوبات.

المطلب الرابع: التنسيق مع باقي المؤسسات الجمارك، البنوك

نظرا لتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي في وقتنا الحالي وما سببته من خسائر كبيرة للخرينة العامة، السبب الذي انعكس سلباً على الاقتصاد الوطني، لا سيما وأن الجزائر شرعت في تطبيق نظام اقتصاد السوق الذي يتأسس على حرية التجارة مما زاد في عدد المستوردين، الأمر الذي قد يزيد من نسبة التهرب الضريبي وقصد زيادة مرد ودية الإدارة الجبائية وإعطائها وتيرة تسمح لها بمسايرة التحولات الاقتصادية، والدور المنوط بها في التنمية الاقتصادية وفي إطار دعم مكافحة التهرب الضريبي بات من الضروري وضع سياسة منسجمة تقوم على التنسيق بين الإدارات المعنية. لأن الكثير من الاقتصاديين يرجعون المشكلة الرئيسية للتهرب الضريبي إلى عدم وجود تنسيق محكم بين الإدارات على المستوى المركزي، الجهوي، وكذا الولائي.

إن نقص أو غياب المعلومات أو البيانات الخاصة ببعض المكلفين يعد سببا يعرقل الإدارة الجبائية في تأدية مهامها على أحسن ما يرام وعلى أحسن وجه ولوضع حد أمام كل هذه الصعوبات ومن أجل توجيه البحث والمراقبة أصبح توطيد العلاقة بين الإدارات أو الهيئات الأخرى أمرا حتميا ذلك يرجع إلى أن هذه الإدارات أو الهيئات يمكن أن تساعد في تبادل المعلومات الموجودة بحوزتهم ووضعها تحت خدمة المصالح الجبائية المختصة. إن وضع سياسة منسجمة لمحاربة التهرب الضريبي يتطلب التنسيق بين الإدارات المعنية التي يمكن أن يركز على النقاط الآتية:¹

- التنسيق في برامج التدخل بعين المكان، خاصة في إطار تدخل الفرق الموحدة ضرائب، جمارك تجارة ومصالح الأمن.
- هذا الإجراء بعد ضروريا خاصة عندما يتعلق الأمر بالبحوث الخارجية المنظمة لكشف الأنشطة. المخفاة " اقتصاد سري" والأشخاص الذين يمارسونها.

¹ يلس شاوش بشير مقال بعنوان : علاج التهرب الضريبي المجلة القضائية، عدد خاص 2009، ص 172.

– هذا التدخل المشترك يمكن أن يسفر عن نتائج إيجابية انطلاقاً من المعلومات المجمعة لدى كل هيئة أو إدارة يمكن استغلالها للخروج بنتيجة مشتركة ومقنعة، مع الدعم اللازم للقوة العمومية التي تلعب دور هام في تشخيص المتهربين الموجودين في المناطق أو الأحياء التي يصعب التوغل فيها.

المبحث الثاني: الوسائل التقنية والإدارية لضبط التهرب الضريبي

تحتاج الرقابة الجبائية إلى أدوات عملية وتكنولوجية لضمان الفعالية في محاربة التهرب. يعالج هذا المبحث الوسائل الإدارية الحديثة كالرقابة المكتبية والميدانية، والتصريح والتحصيل الجبائي، مع التركيز على دور الرقمنة كآلية لتعزيز الشفافية ومتابعة العمليات الضريبية بدقة.

المطلب الأول: المراقبة الجبائية

المراقبة الجبائية أداة أساسية في يد الإدارة الضريبية لضمان الامتثال الجبائي والكشف عن حالات الغش أو التلاعب في التصريحات.¹ وتتتبع هذه الرقابة بين رقابة مكتبية تعتمد على فحص الوثائق والتصريحات، وأخرى ميدانية تتم من خلال التحقيق في عين المكان والتحقق من الوضعية الحقيقية للمكلف بالضريبة.² وتستند هذه الإجراءات إلى إطار قانوني وتنظيمي يهدف إلى تعزيز الشفافية ومكافحة التهرب الضريبي.

1. الرقابة على الوثائق:

يعمل هذا النوع من الرقابة على التحقيق من صحة المعلومات والمعطيات المصرح بها باعتبارها وثائق إثبات، فهي تسعى إلى فحص ونقد التصريحات الجبائية المكتتبة، وكذا مقارنة محتوياتها من المعلومات مع المعلومات المتوفرة على مستوى الإدارة انطلاقاً من ملفات المكلفين الخاصة، وكذا مجمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من بعض الإدارات والهيئات المؤسسات التي كانت لها معاملات وصفقات مع المكلف موضوع المراقبة، وذلك لتدعيم مصادر المعلومات والتأكد من مصداقيتها وشرعيتها مثل:

- الوثائق المرفقة للتصريحات المكتتبة.
- ملف المكلف المعني الذي من خلاله يمكن معرفة تطور ذمته المالية والعناصر المكونة لمساره المعيشي.
- طلب المعلومات والتوضيحات والتبريرات في حالة ما إذا وقع المحقق على نقاط طلب المعلومات والتوضيحات والتبريرات في حالة ما إذا وقع المحقق على نقاط يلفها الغموض، والتي يجب عليها المكلف إما شفوياً أو كتابياً.³

¹ بن يوسف، سمير. الرقابة الجبائية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 8، 2021، ص45.

² وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للضرائب، المنشور رقم 52 المؤرخ في 22 فيفري 1994، الجزائر.

³ المادتين 18 و 19 من قانون الإجراءات الجبائية، السابق ذكره

ومن خلال الرقابة على الوثائق نحصل على فحص نقدي يعمل على تقويم الأخطاء الواردة في التصريحات وتحديد الملفات الجبائية الواجب الخضوع إلى الرقابة في عين المكان هذا في حالة اكتشاف تلاعب في الأرقام المقدمة.

2. الرقابة في عين المكان:

إن الرقابة في عين المكان أو التحقيق المعمق هي عبارة عن مجمل التدخلات والعمليات التي يقوم بها المحققون في التصريحات الجبائية المودعة من طرف المكلفين بالضريبة ومدى تطابقها مع المعلومات الخارجية لتحديد الوضعية الفعلية للمكلف، وينقسم التحقيق إلى قسمين:

التحقيق في المحاسبة: التحقيق في المحاسبة بأنه مجموعة من العمليات التي تهدف إلى الفحص في عين المكان للوثائق، والدفاتر المحاسبية للمؤسسة ومقارنتها بعناصر الاستغلال. قصد التأكد من صحة التصريحات المكتتة بهدف تحديد أوعية مختلف الضرائب المستحقة الناتجة عن مزاولتها أي المؤسسة لنشاط ما، ومن هنا فإن التحقيق في المحاسبة هو عبارة عن رقابة معمقة يخضع لها المكلفين بالضريبة، من خلال عرضهم للدفاتر والوثائق المحاسبية التي تبرز طبيعة وحجم نشاطاتهم، ويتم اختيار هؤلاء المكلفين وفقا للمعايير المحددة في المنشور رقم 52 لوزارة المالية المديرية العامة للضرائب - مديرية العمليات الجبائية الصادرة بتاريخ 22 فيفري 1994 المعدلة والمكملة لنظيرتها رقم 02 الصادر بتاريخ 04 جانفي 1992، وعند تحديد قائمة المكلفين استنادا إلى المنشور السابق الذكر الذي يسلط الضوء على نشاطاتهم باعتبارها موضوع التحقيق، يتخذ الأعوان المحققون قبل المشروع في التحقيق في محاسبة المكلف بمجموعة من الخطوات التحضيرية المتمثلة في:

- دراسة دقيقة لملف المكلف لتحديد سلوكه تجاه واجباته الجبائية، من خلال الإطلاع على التصريحات الدورية وتواريخ الإيداع وعقوبات التأخير ... إلخ.¹
- استعمال كشوفات تعطي نظرة شاملة عن أربع سنوات مالية لنشاط المكلف من أهمها كشف للمحاسبة، وبيان / مقارنة الحسابات الختامية التي تلخص كل حسابات الميزانية.
- استعمال حق الاطلاع لمتابعة نشاط المكلف وتوضيح النقاط الغامضة والمشكوك فيها من خلال سلوك المكلف، وتعتبر هذه النقاط أساس التحقيق.
- تعمل إدارة الجبائية على إرسال إشعار بالتحقيق للمكلف مؤرخ وموقع من طرف الأعوان المحققين ويليه بعد انقضاء الأجل القانوني، والذي يتمثل في عشرة (10) أيام أول تدخل المعاينة

¹ المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية، السابق ذكره

الميدانية لمراكز العمل، وذلك قبل المشروع في التحقيق المحاسبي شكلا ومضمونا، لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات مقل تحديد الوظائف الرسمية والثانوية لنشاط المكلف، طريقة الإنتاج وعوامل الإنتاج المستعملة، وكذا القدرة الإنتاجية... إلخ.

- وبعد كل هذه المراحل التمهيدية يأتي دور فحص كل الوثائق والدفاتر المحاسبية التي تؤكد صحة المعلومات المصرح بها، وينقسم هذا الفحص إلى فحص من حيث الشكل وآخر من حيث المضمون.

- يتم فحص المحاسبة من حيث الشكل بالتأكد من المسلك المنتظم والصحيح للمحاسبة وذلك بتوفير الشروط التالية:

← يجب أن تكون المحاسبة كاملة ومنظمة وذلك باحتوائها على كل الوثائق المذكورة في المواد من (9) إلى (12) من القانون التجاري ومسلكها حسب المخطط المحاسبي الوطني (PNC).

← يجب أن تكون المحاسبة مقنعة وذلك بتوفير كل الوثائق التبريرية للتسجيلات المحاسبية (كالفواتير، بطاقة الجرد، الطلبات... إلخ)

← يجب أن تكون المحاسبة رياضيا صحيحة وذلك بتساوي المجامع.

التحقيق المعمق في مجال الوضعية الجبائية: التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية في

مجموعة العمليات التي تهدف إلى الكشف عن الفرق الموجود بين المداخل الحقيقية للمكلف بالضريبة والمداخل التي تهدف أساسا إلى البحث عن تجانس وانسجام المداخل المصرح بها والوضعية المالية لعناصر ونمط معيشة المكلف بالضريبة.¹

إن أول ما يقوم به المحققون في إطار التحقيق في مجال الوضعية الجبائية، وبعد إعلام المكلف بالضريبة جمع المعلومات الأساسية والضرورية للسنوات موضوع التحقيق، من خلال القيام بدراسة الملف الجبائي للمكلف تمكن من معرفة سلوك المكلف اتجاه واجباته الجبائية، بالإضافة إلى الحصول على معلومات هامة عن عناصر ذمته المالية كالتركات الاكتتاب في الأسهم، وحصص بعض الشركات القروض السيارات، وكذا مختلف السكنات والأوقاف غير الرئيسية.

وبالتالي الحصول على مختلف المعلومات الخاصة بالمداخل بما فيها الأعباء العائلية، الأعباء المخصصة وغيرها من مداخل المكلف، فهذا البحث يشمل حتى أعضاء مسكنه الضريبي أي المكلف فهو تحقيق يتميز بالشمولية والعمق، وبالتالي فإنه لا يكتفي بدراسة الملفات والوثائق المتواجدة على

¹ المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية، السابق ذكره

مستوى الإدارة الجبائية، بل بتوسيع أكثر وذلك من أجل إعداد موازنة إجمالية بين مداخل المكلف وأعضاء مسكنه الجبائي من جهة، ومصاريفهم ونمط معيشتهم من جهة أخرى.

وبعد الانتهاء من هذه الموازنة وانقضاء عشرة (10) أيام من تسليم الإشعار بالتحقيق، يتوجب على المكلف الإجابة على أسئلة المحققين من خلال حوار يستوضحون من خلاله كل النقاط الغامضة، والتي تثير الريبة عند مصالح الرقابة الجبائية نتيجة الاختلال في توازن الموازنة.

وبالتالي تقديم التوضيحات والتبريرات اللازمة، وفي حالة عدم قدرة المكلف على تبرير الموضوعي للشغرات والاختلالات التي تسبب عدم التوازن يكون ذلك دليلا واضحا لوجود مداخل لم يصرح بها المكلف بها قانونيا، وبالتالي يشرع المحققون في تصحيح المعلومات الواردة في التصريحات المقدمة وتقويمها لتزويد الخزينة العمومية بالمداخل غير المصرح بها.¹

المطلب الثاني: التصريح الجبائي والتحصيل

1. التصريح الجبائي:

"التصريح الضريبي هو وسيلة قانونية أقرها المشرع الضريبي يهدف من خلالها لإشراك المكلف بالضريبة في عملية تحديد الوعاء الضريبي الذي يتم على أساسه احتساب قيمة الضريبة، ويمكن تعريفه على أنه: التزام إداري يتمثل في مشاركة المكلف بالضريبة في تحديد وضعيته ومساهمته الضريبية من خلال المعطيات والمعلومات المتضمنة في تصريح تضعه إدارة الضرائب رهن إشارة دافع الضريبة الذي يملأه ويوقعه ويودعه في الآجال المحددة قانونا".²

ويتمثل التصريح في وثيقة يأخذها المكلفين من إدارة الضرائب يصرحون فيها برقم أعمالهم أو أرباحهم أو تكاليفهم ويتم إرجاعها لمصلحة الضرائب لتستعمل كأداة إثبات تستعين بها هذه الأخيرة في تحديد مبلغ الضريبة لكل مكلف.³

يعتبر التصريح وسيلة الأكثر سهولة بالنسبة للمكلف زد إلى ذلك كلما شعر بانه شريك في عملية تقدير وتحديد داخله الخاضع للضريبة كلما زاد التزامه بتقديم تصريحاته مما ينعكس ايجابيا على ارتفاع حصيلة الجباية من الضرائب

يضمن أسلوب التصريح العدالة بالنسبة للعبء الضريبي على المكلف باعتباره أنه أدري بوضعية السيولة الخاصة به

¹ نفس المرجع

² مفتاح كريم خصوصية الإثبات في المادة الجبائية، الطبعة الأولى، دار السلام، الرباط، 2016، ص 56

³ مداني بالبلغيت أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2004، ص 191.

ونحن نشهد اتجاهها نحو حوسبة الإجراءات الجبائية ليس فقط على ضريبة القيمة المضافة ولكن أيضا على في ميدان الضريبة على الشركات. فالمؤسسات تفضل السرعة والراحة الموفرة من الإجراءات المحسوبة المتبعة هذه الخطوة.¹

إن التصريح المقدم من قبل المكلف بالضريبة لا ينبغي على إدارة الضرائب أن تعتبره وسيلة تهديد وإنما وسيلة فعالة تمكنها من تتبع كل دخول المكلف وعليه في هذا الصدد يجب أن يكون بيانات وغرض التصريح واضحين وأن يرفق بميثاق المكلف الذي يضمن حقوقه وواجباته وتتجلى أهمية التصريح بالنسبة لإدارة الضرائب.

يوفر الكثير من الإجراءات والوقت ويسهل العمل على الإدارة ويخفض من احتمال نشوء منازعات والاعتراضات مثلا في الجزائر خاصة بعد استخدام المعلوماتية في المصالح الضريبية. وذلك باستحداث الرقم التعريفي وإجبار المكلفين بإظهاره على كل التصريحات والوثائق الجبائية سهل على كاهل الإدارة العديد من الصعاب خاصة فيما يخص الإحصاء الجبائي للفئة المكلفة بالضريبة ومن جهة ثانية فالتصريح الجبائي غير مكلف للمصالح الضريبية باعتبار أن هذا التأسيس كان ذاتيا وبالتالي لا يمكن أن يطغى فيه من قبل مقدمه والإدارة هنا أيضا لا تتحمل نفقات كبيرة في عملية التحصيل. وهي طريقة وتعتبر ومؤشر هام على تقديم النظام الجبائي.²

وتعتبر مجال مقاومة التهرب من أحسن المجالات مردودية التي يجب على الدولة الاستثمار فيها اليوم دون تردد و من أهم الطرق التي تعمل على تقدير وقياس التهرب وبالتالي مكافحته نجد طريقة التقييم بعدم الالتزام الضريبي حيث تبقى التصريحات والإقرارات الجبائية الدليل الوحيد على التزام المكلف بدفع ضريبته أو على الأقل لخضوعه أو عدم خضوعه للاقتطاع الجبائي وأمام تنامي ظاهرة الغش التهرب الضريبي ذهب المحللون لقياس هذه الظاهرة انطلاقا من الدراسة التحليلية للإقرارات الضريبية كان يتم استغلال المعلومات التي تتضمنها ومقارنتها بالتصريحات المتضمنة الإعفاءات من بعض الغرامات والعقوبات التي تمنحها الدولة لدافعي الضرائب بغية تشجيعهم على التصريح بدخولهم ومن هنا يمكن قياس التهرب من خلال الفرق المستخرج أو عن طريق مراجعات التفصيلية للإقرارات الضريبية عن طريق مراجعون ذو خبرة حيث يتم التأكد من صحة ومصادقية التسجيلات المحاسبية ومقارنتها بالتصريحات الجبائية المقدمة من طرف الممولين وتحديد مبلغ الضريبة الواجبة الدفع.³

¹ قحوش سمية دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011/2012، ص 49.

² حمد هشام ملوكة، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التدبير، جامعة الوادي 2023\2024، ص 26

³ قحوش سمية، مرجع سابق، ص 51

2. التحصيل الجبائي:

يقصد بتحصيل الضريبة مجموع العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار،¹ وهنا يجب على الإدارة الجبائية أن تراعي أن الضريبة يتم جبايتها في الأوقات الأكثر ملائمة للمكلف،² مع احترام الواقعة المنشئة للضريبة والتي تعني المناسبة أو السلوك الموجب الحصول الدولة على دينها من المكلف بها،³ وعموما هناك عدة طرق للتحصيل يمكن أن تتبعها الإدارة الجبائية من أجل تحصيل حقوقها الضريبية:

أ. طريقة الدفع المباشر:

يقوم المكلف بالضريبة في هذه الطريقة، من تلقاء نفسه، بدفع المبالغ الضريبية المستحقة عليه في أجالها القانونية دون مطالبة الإدارة له بأدائها،⁴ حيث يقوم بملاً التصريحات الجبائية التي يبين فيها المبالغ الضريبية المستحقة عليه ثم يتقدم إلى إدارة الضرائب من أجل دفع تلك المبالغ طواعية، كما قد تقوم إدارة الضرائب بإخطار المكلف بمقدار الضريبة المستحقة عليه مع تحديد موعد دفعها، فيقوم المكلف مباشرة بتوريد قيمة الضريبة إلى الجهة المختصة في الميعاد المذكور.⁵ وقد يتم الدفع المباشر للدين الضريبي من خلال قيام المكلف بلمصق طوابع الدمغة، حيث أنه بمجرد تحديد دين ضريبة الدمغة يقوم المكلف بالوفاء مباشرة بدين الضريبة عن طريق شراء طوابع الدمغة اللازمة ولصقها على العقود والشهادات والمحركات الخ.

حيث يسمح هذا الأسلوب بتقليص نفقات تحصيل الضريبة مادام أن المكلف هو نفسه من يتولى عملية التحصيل إلا أن نجاحه يعتمد بدرجة كبيرة على انتشار الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة.

ب. طريقة الأقساط المقدمة:

يعتمد هذا الأسلوب على قيام المكلف بتقدير الضريبة المستحقة عليه في نهاية السنة بشكل تقريبي، فيقوم بتوريد المبالغ الضريبية في شكل أقساط دورية في تواريخ محددة مقدما تحت حساب الضريبة، ثم تتولى إدارة الضرائب إجراءات الربط وتحديد دين الضريبة، بحيث تقوم بعمل تسوية على أساس ما تم دفعه من أقساط أثناء السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له ما زاد عن قيمة

¹ سوزي عدلي ناشد أساسيات المالية العامة النفقات العامة، الإيرادات العامة الميزانية العامة، مرجع سابق، ص 199.

² عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، عمان، إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص 175

³ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص 208.

⁴ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ط 3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دت، ص 259.

⁵ حامد عبد المجيد دراز، المراسي السيد حجازي، المالية العامة الاسكندرية، بدون دار النشر، 2004، ص 107.

الضريبة أو ترحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة، كما قد تتولى بعض التشريعات الضريبية تحديد طريقة احتساب الأقساط وعددها ومقدارها ومواعيد دفعه.¹

ويمتاز هذا الأسلوب في كونه يخفف من وقع الضريبة على المكلف ويجعل أدائها سهلاً وميسوراً بعكس الحال لو انتظر المكلف نهاية السنة فيتراكم عليه مقدار الضريبة المستحقة، وقد يتعذر عليه دفعه في ذلك الوقت فيلجأ إلى كافة الوسائل للتحايل أو التهرب، كما يضمن للخرينة العامة إيرادات مستمرة على مدار السنة، بما يتناسب مع احتياجات الدولة للأموال بعكس الحال لو تركت كافة الإيرادات الضريبية في نهاية السنة المالية.²

ت. طريقة الحجز من المنبع:

حسب هذا الأسلوب يتم تحصيل الضريبة من المكلف عند النقطة التي يتحقق فيها الدخل وقبل تسلمه، حيث يكلف القانون جهات معينة بمسؤولية استقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم عليهم حقوق وتوريدها إلى الإدارة الضريبية خلال فترة زمنية معينة،³ ولا يمكن إتباع هذا الأسلوب بطبيعة الحال في جميع أنواع الضرائب بل لابد وأن يكون بين هذا الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وبين المكلف علاقة حقوق بحيث يصبح الممول دائماً لهذا الشخص، فعندما تعلن شركة المساهمة عن توزيع أرباح الأسهم يصبح المساهمون دائنون للشركة بهذه الأرباح الموزعة وممولون للضريبة على مداخل القيم المنقولة في نفس الوقت، ومن هنا تستطيع شركة المساهمة استقطاع قيمة الضريبة المستحقة منهم وتسليمهم الأرباح الصافية بعد خصم الضريبة، ثم توريد تلك الضريبة المستقطعة إلى إدارة الضرائب.⁴

ويتميز هذا الأسلوب بسرعة وسهولة التحصيل إضافة إلى قلة التهرب من الضريبة، حيث تحصل قبل حصول المكلف نفسه على المادة الخاضعة للضريبة، ضف إلى ذلك انخفاض النفقات الجبائية خاصة وأن الشخص المكلف لا يتقاضى أجراً نظير ذلك.⁵

ث. طريقة إصدار سند للتحصيل:

تقوم هذه الطريقة على قيام إدارة الضرائب بإعداد جداول أوردت فردية تبين فيها سنة الإخضاع ونوع الضريبة ومبلغها وكذا العقوبات المرتبطة بها ثم تقوم بإرسالها إلى المكلفين بالضريبة تطالبهم فيها بالدفع في أجل معينة.

¹ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ط 3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 36.

² حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 37.

³ عادل العلي، مرجع سابق، ص 176.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 110.

⁵ حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 37.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه مكلف بالنسبة للإدارة الجبائية على اعتبار أنه لا يحترم قاعدة الاقتصاد في النفقة على اعتبار أن هذه الأخيرة هي من يتولى عملية الحساب والتصفية وكذا إعداد تلك الجداول وإرسالها إلى المكلفين بالضريبة لذلك عادة ما تفرض الإدارة الجبائية رسوم إضافية وكذا عقوبات جبائية في حالة اعتماد هذه الطريقة في التحصيل.

المطلب الثالث: الرقمنة والأنظمة المعلوماتية في محاربة التهرب

في إطار برنامج العصرية يعتبر النظام المعلوماتي من المشاريع الأكثر طموحا التي سطرته الإدارة الجبائية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى إرساء إدارة إلكترونية تركز استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال كأداة عمل وتقارب بين عمل من. الإدارة الجبائية ومحيطها، يتطلب تحقيق هذا الهدف حتما وضع شبكة معلوماتية يتم من خلالها جعل الخدمات الخاصة بالإدارة في متناول المكلفين بالضريبة، من خلال وضع قنوات اتصال متميزة بين الإدارة ومحيطها مرتكزة حول المفاهيم الجديدة للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والتي تهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن تطوير فرص جديدة في جمع المعلومة الجبائية وتسهيل تداول المعلومات على النطاق الداخلي.¹

وفي هذا السياق، رقمنة إدارة الضرائب تشمل توفير آليات الدفع الإلكتروني للممولين من خلال المتوصيات المنصات الرقمية الخاصة بالهيئات الضريبية، حيث يستطيع دافعو الضرائب تسديد التزاماتهم المالية تجاه هذه الهيئات عن طريق ملء نماذج إلكترونية متاحة على مواقعها الإلكترونية، لا سيما تلك المتعلقة بإدارات التحصيل التي تمكن المكلفين من سداد الضرائب المترتبة عليهم عبر التواصل الإلكتروني.²

1. أهداف رقمنة الإدارة الجبائية:

تتمثل أهداف رقمنة الإدارة الجبائية في:

- تخفيف وتبسيط مختلف الإجراءات الإدارية.
- زيادة الإنفاق وتحقيق الشفافية.
- إعلام المكلفين بالضريبة بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجبائية.
- تحسين مختلف النصوص القانونية والتنظيمية وتوفير معلومات عبر بوابة إلكترونية.

¹ حنيش، أحمد. "انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر." مجلة دراسات جبائية، مجلد 11، عدد 2، 2022، ص 94.

² Mostefaoui Soufiane, (2023), The Effect of Digitizing the Tax Administration on Both the tax Collection Process and Taxpayers' Commitment: Empirical Evidence from the Tax Administration in Bechar - Algeria, p 815.

- حصر المجتمع الضريبي، وإمكانية تتبع المكلفين بالضريبة.
- المساهمة الفعالة في الحد من التهرب الضريبي عن طريق تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف
- المصالح والإدارات ذات الصلة محليا وخارجيا مع الدول في ظل الاتفاقيات الجبائية.
- حصر المجتمع الضريبي وإمكانية تتبع المكلفين بالضريبة لملفهم الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات ما بين المصالح الضريبية والمصالح الأخرى ذات الصلة.
- محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني، ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.
- التخفيض في التكاليف الناتجة عن الاستخدام الورقي وطلب المطبوعات.
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي، من خلال شهادات الولوج والمراقبة.
- العمل على بناء منظومة خالية من الأخطاء والازدواج الضريبي.¹
- زيادة الكفاءة والدقة تحسين أداء عمليات الضرائب بشكل أفضل وأسرع، تقديم بيانات وحسابات ضريبية لتجنب الأخطاء.
- تعزيز الأمان حماية البيانات الضرائب.
- استرداد الأموال الضريبية بشكل الكتروني إمكانية استلام استرداد الأموال الضريبية بسرعة.
- الشفافية والمساءلة زيادة الشفافية في النظام الضريبي وتعزيز المسائلة.²

2. متركزات الرقمنة:

للرقمنة متركزات أساسية يمكن ذكرها كما يلي:³

← **السرعة والوضوح:** العديد من المعوقات الإدارية والعقبات البيروقراطية التي ترسخت السنوات بسبب إجراءاتها الورقية المعقدة والتي تعطل إنجاز المعاملات، يمكن التغلب عليها والتخلص منها يفضل التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية.

¹ لطفي بن شيخ، مداخله بعنوان: متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2023، ص 06.

² كوثر ريموش فاتح احمية مداخله بعنوان: رقمنة الإدارة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، تجارب دول عربية وأجنبية الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023، ص 05.

³ أحمد حنيش، انعكاسات تطبيق الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2022، ص 08.

← **إدارة المعلومات لا الاحتفاظ بها:** لا تعتمد الإدارة الإلكترونية على جهود الموظفين اليدوية في إدارة معاملاتها بل على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في قواعد بياناتها وفقا لبرامج محددة. كما تركز على إدارة الملفات بدلاً من الاحتفاظ بها وتكديسها على أرفف الأرشيف، حيث تتحول تلك الملفات في ظل الإدارة الإلكترونية إلى معلومات تحتفظ بها الإدارة على شبكتها الإلكترونية.

← **العولمة:** تعد العولمة من أهم خصائص الرقمنة، حيث تمثل البيئة التي يتم فيها تفعيل هذه التقنيات الحديثة، لأنها تستخدم فضاء أكبر في أي منطقة من العالم وتسمح بتدفق المعلومات بشكل سريع ودقيق، كما سمحت لامركزية المعلومات بازدهارها ونموها في البيئة العالمية، خاصة في مجال التبادل التجاري الذي يتجاوز قيود الزمان والمكان

← **المرونة:** بفضل التقنية وإمكاناتها تستطيع الإدارة الإلكترونية الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها، متجاوزة حدود الزمان والمكان وصعوبات الاتصال، مما يمكنها من تقديم العديد من الخدمات التي لم تكن متاحة في ظل الإدارات التقليدية بسبب تلك العوائق.

← **السرية والخصوصية:** تتميز الإدارة الإلكترونية بسرية وخصوصية المعلومات والبيانات المهمة، حيث تمتلك برامج تمكنها من حجب المعلومات وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يمتلكون كلمات المرور للوصول إليها، فعلى الرغم من الوضوح والشفافية التي تتمتع بهما الإدارة الإلكترونية، إلا أن هذا لا ينطبق على جميع أنواع المعلومات، وهنا تتفوق الإدارة الإلكترونية على الإدارة التقليدية، إذ أن قدرتها على الإخفاء والسرية أعلى ولديها أنظمة منع الاختراق، مما يجعل الوصول إلى أسرارها وملفاتها المحجوبة أمراً بالغ الصعوبة.

← **الرقابة المباشرة والصادقة:** من خصائص الإدارة الإلكترونية أيضاً القدرة على متابعة مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية، التي يمكن للإدارة الإلكترونية نصبها في كل مكان من مواقعها الإدارية ومنافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور.

3. معوقات رقمنة الإدارة الجبائية:

لعل أهم العقبات التي تواجه الإدارة الضريبية اليوم هي عدم مواكبتها لثورة الإعلام والاتصال والتجارة الإلكترونية هذه الأخيرة التي أصبحت تشكل تحدياً ورهاناً صعباً أمام الأنظمة الضريبية والمتمثلة فيما يلي:¹

أ. **عدم توافق البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

¹ لطفي بن شيخ، مرجع سابق، ص10.

وهو الذي يستدعي تحسين مستوى الخدمات التقنية وتوفيرها في جميع مصالح الإدارة الضريبية كذلك إنشاء وتطوير شبكة رقمية لخدمات الإنترنت والعمل على خفض تكاليف استخدامها، إلا أنه بالرجوع إلى حالة الجزائر نجد أن هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ، إلى جانب أنه مازالت بعض المناطق لم تزود بخدمة الإنترنت.

ب. عدم توافر وسائل الدفع والسداد الإلكتروني:

تطلب ذلك توافر وسائل الدفع والسداد الإلكتروني، حيث يتطلب نجاح تطبيق معاملات الإدارة الضريبية الإلكترونية ضرورة تكامل عدة عناصر، والعمل على استبدال الوسائل التقليدية بوسائل إلكترونية تصلح لهذا الغرض، مع ضرورة توفير الحماية لها من كل الجرائم، وهو الأمر الذي لم تصل إليه الجزائر بعد، في حين نجد أن بعض الدول مثل كينيا قد عملت على جعل المكلفين بالضريبة يدفعون ضرائبهم باستخدام هواتفهم المحمولة.

ج. غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الإلكتروني:

إن عملية تقديم التصريحات إلكترونياً تلعب دوراً هاماً في عملية تحسين التحصيل الضريبي وكذلك مكافحة التهرب الضريبي، إلا أنه نجد أن المشرع الجزائري لم يعمم نظام التصريح الإلكتروني بالنسبة لكل الفئات، إذ نجد أنها تقتصر على المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات فقط.

د. عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع الإدارة الضريبية الإلكترونية:

يقتضي نجاح وتحقيق فعالية تطبيق الإدارة الضريبية ضرورة إعادة النظر في التشريع والتحول نحو العمل بتشريع جديد يتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الإلكترونية، ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلالها.

هـ. عدم وجود حماية المعاملات الإدارية الضريبية الإلكترونية:

يحتاج نجاح ذلك لضرورة توفير المتطلبات الخاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلومات وكذلك حمايتها من الاختراق والاحتياز، لأنه بالرغم من مزايا تبني الإدارة الإلكترونية التي لا تعد بديلاً عن الإدارة التقليدية، وإنما هي وسيلة حديثة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفعالية، فهناك العديد من المخاطر التي يواجهها الأمن الإلكتروني، مثل صعوبة تتبع ومراقبة العمليات الإلكترونية نظراً لخصوصية هذه الرسائل التي قد لا تترك أثراً لتدققها، كذلك الاحتياز الذي يمكن أن يقع جراء سرقة البيانات أو اختراق حسابات خبير مثال على ذلك ما وقعت فيه مصالح ضرائب الأمريكية، الأمر الذي كشف عن وجود ثغرات وهذا ما دل على ضعف النظم الحكومية.

و. التحديات البشرية:

طرحت الإدارة الرقمية تحديات جديدة للبشرية تمثلت في نقل العديد من المجالات إلى مجال الاحتراف والمهارة التي تخص العنصر البشري في عصر التكنولوجيا العالية، وهذا يقف عقبة أمام تنفيذ إستراتيجية الرقمنة.

ز. التحديات المالية:

وتتمثل فيما يلي:

- رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي
- قلة الموارد المالية المخصصة لتنمية البيئة التحتية اللازمة لتطبيق المشروع الرقعي، خاصة إنشاء شبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة.
- قلة الموارد المتاحة لبعض الإدارات الضريبية، بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحددة الإنفاق.
- قلة المخصصات المالية الموجهة لعمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق المشاريع الرقمية.
- التكلفة العالية للبرمجيات الخاصة بمعالجة البيانات المختلفة لغرض الحصول على نتائج تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

خلاصة الفصل:

استعرض هذا الفصل الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، حيث تم التركيز على دور الإدارة الجبائية في تنفيذ الرقابة عبر أدوات قانونية تشمل التصريح، التحصيل، والمراقبة الميدانية والمكتبية. كما تناول الفصل أنواع الرقابة الجبائية وأهدافها القانونية، المالية، والاقتصادية، إلى جانب دور الرقمنة والأنظمة المعلوماتية في تحسين الأداء الجبائي.

وقد أبرزت الدراسة أن فعالية الرقابة الجبائية تتوقف على مدى تطبيق النصوص القانونية، توفر الكفاءات، وتنسيق الجهود بين مختلف الإدارات. كما تبين أن الاعتماد على التصريح الذاتي دون آليات تحقق فعالة قد يحد من نجاعة الرقابة، مما يتطلب تعزيز آليات المتابعة والتقييم في إطار من الشفافية والصرامة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المركز الجوي للضرائب "عين تادلس" - مستغانم

تمهيد:

بعد التّطرق في الفصلين السابقين إلى الإطارين المفاهيمي والنظري المتعلقين بالتهرب الضريبي، من حيث تعريفه، أنواعه، أسبابه، وآليات مكافحته على المستوى العام، يأتي هذا الفصل ليركّز على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" بولاية مستغانم، باعتباره نموذجًا مصغّرًا يعكس واقع الإدارة الجبائية محليًا.

وتهدف هذه الدراسة الميدانية إلى تحليل واقع التهرب الضريبي من خلال المعطيات والإحصائيات المتوفرة، وتشخيص نقاط القوة والضعف في آليات الضبط الجبائي المعتمدة، مع تقديم مجموعة من المقترحات العملية الكفيلة بتفعيل الرقابة وتحسين الامتثال الجبائي، بناءً على ما تمّ رصده من ملاحظات مباشرة أو من خلال مقابلات مع إطارات وموظفين بالمركز.

المبحث الأول: تحليل واقع التهرب الضريبي في الجزائر

تعد المراكز الجوّارية للضرائب اللبنة الأساسية في تنفيذ السياسة الجبائية على المستوى المحلي، إذ تضطلع بمهام متعددة تشمل التصريح، التحصيل، الرقابة، والإرشاد. وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث تقديمًا تفصيليًا للمركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" - ولاية مستغانم، من حيث نشأته، طبيعة نشاطه، وهيكله الإداري والتنظيمي، مع إبراز اختصاصاته الرئيسية والفئات الخاضعة له. ويهدف هذا التقديم إلى توضيح الإطار العام الذي تشتغل فيه هذه المؤسسة، والذي يُشكّل خلفية ضرورية لتحليل واقع التهرب الضريبي على مستواها.

المطلب الأول: إحصائيات ومعطيات رسمية

المراكز الجوّارية للضرائب من الأدوات الأساسية في تطبيق السياسة الجبائية على المستوى المحلي، من خلال مهامها المتنوعة في التحصيل والمراقبة والتوجيه. وفي هذا السياق، سنسلط الضوء على المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" من خلال تقديمه، عرض مهامه، وهيكله التنظيمي، والفئات الخاضعة له.

1. تقديم المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" - مستغانم:¹

المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" أحد الهياكل المحلية التابعة لمديرية الضرائب لولاية مستغانم، وقد تم افتتاحه رسميًا يوم 15 أبريل 2015، في إطار سياسة الدولة الرامية إلى تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل الإجراءات الجبائية على المستوى المحلي.

يُعنى هذا المركز بتسيير الشؤون الضريبية على مستوى دائرة عين تادلّس والمناطق المجاورة، ويضم عدة مصالح إدارية وتقنية متخصصة في تحصيل الضرائب، مراقبة التصريحات، ومراقبة المكلفين بالضريبة. كما يسعى إلى تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمتعاملين الاقتصاديين من خلال توفير خدمات إرشادية وتسهيل الإجراءات الجبائية.

ومن بين الاختصاصات التي يضطلع بها المركز كذلك، استقبال وتسديد الغرامات الجزافية، والتي تمثل مبالغ مالية تفرض على المواطنين إثر ارتكابهم لمخالفات مختلفة (كالمخالفات المرورية أو مخالفات تتعلق بالنشاط التجاري). وتتم هذه العملية عبر شباك مخصص، حيث يتم تسلم مبلغ الغرامة نقدًا أو عبر وسائل دفع أخرى، ويُمنح المكلف وصلًا رسميًا يثبت عملية التسديد، في إطار احترام الإجراءات القانونية والمالية المعمول بها.

2. مهام المركز الجوّاري:¹

¹ معلومات من الوثائق المقدمة من المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" - مستغانم

ينشط المركز الجوّاري للضرائب في المجالات التالية:

أ. في مجال الوعاء:

إحصاء الممتلكات والنشاطات وتسير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات.

المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبات.

ب. في مجال التحصيل:

التكفل بالشديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل. تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم السارية المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري بالضريبة. مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجال المحاسبة.

ت. في مجال المراقبة والبحث:

ومسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات وبطاقات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوّاري للضرائب والممتلكات العقارية المتواجدة فيه. متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس سندات التصريحات والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتقديم نشاطات المصالح المعنية.

ث. في مجال المنازعات:

- دراسة كل الطعون النزاعية أو الإعفائية الموجهة للمركز الجوّاري للضرائب.
- التكفل بإجراء التبليغ والأمر بالصرف القرارات الإلغاء أو التخفيض المقرر.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات القضائية.

ج. في مجال الاستقبال والإعلام:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.

- نشر المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجوّاري بالضريبة.

ح. في مجال الإعلام الآلي والوسائل:

- استغلال المعلومات التطبيقية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول والموافق عليها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى والتكفل بالصيانة والتجهيز .
- الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة وأمن المحلات.

3. الهيكل التنظيمي وأهم الأشخاص التابعين للمركز الجوّاري:¹

يسير المركز الجوّاري للضرائب من طرف رئيس المركز وهو يتشكل من ثلاث مصالح رئيسية:

- ✓ المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات.
- ✓ المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث.
- ✓ المصلحة الرئيسية للمنازعات.

أ. شرح الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري "عين تادلّس":

❖ مصلحة الاستقبال والإعلام:

تكون تحت سلطة رئيس مركز الضرائب وتكلف بما يلي:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

❖ مصلحة الإعلام الآلي ووسائل:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية، وتأمينها، وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى، وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة، وأمن المقرات.

❖ المصلحة الرئيسية للتسيير :

التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات، وكذا المصادقة على الجداول

¹ معلومات من الوثائق المقدمة من المركز الجوّاري للضرائب ، المرجع السابق

الفصل الثالث: دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" - مستغانم

وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب.

اقترح وتسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو المراجعة المحاسبية إعداد تقارير دورية تعمل على:

- المصلحة جباية النشاط التجاري والحرفي.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- المصلحة جباية الزراعة.
- المصلحة جباية المداخل والممتلكات.
- المصلحة جباية العقارية.

❖ المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:

تكلف بإنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها بالإضافة إلى اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات التصريحات المكلفين بالضريبة التابعين المركز الضرائب مع إعداد جداول إحصائية وجداول تقييمية دورية وتعمل على تسيير ما يلي:

- مصلحة البطاقات والمقارنة المعلومات.
- مصلحة البحث والتدخلات.
- مصلحة المراقبة.

❖ المصلحة الرئيسية للمنازعات:

وتكلف على المصلحة بدراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه المركز الضرائب ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررهما المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى متابعة القضايا الزراعية المقدمة إلى الهيئات القضائية وتعمل على تسيير المصالح التالية:

- مصلحة الاحتجاجات والشكاوى دراسة الطعون المسبقة، والتي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب.
- مصلحة المنازعات القضائية ولجان الطعن المتابعة للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.
- مصلحة التبليغات والأمر بالصرف تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة.

❖ مصلحة القباضة :

التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم، أو الجداول العامة والفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل. تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع، والتنظيمات السارية المفعول، والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة تعمل على تسيير المصالح التالية:

- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.
- مصلحة المتابعات.

ب. الأشخاص التابعون للمركز الجوّاري للضرائب:

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنيا أو حرفة غير تجارية والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (8.000.000 دج) كما يخضع لضريبة جزافية المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع والمؤهلين للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو " الصندوق الوطني للدعم المصغر " أو " الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة".

4. دراسة حالة: " التصريح التقديري (G12)"

أ. تعريف التصريح التقديري:

التصريح التقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية هو عملية ائكتتاب سنوية يقوم بها المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أو IFU في أجل أقصاه 30 جوان من كل سنة وذلك عبر ملئ استمارة ج12 (G12).

وهي استمارة رسمية تُستخدم من طرف المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)، ويُعد من أبرز أدوات التصريح الجبائي السنوي في الجزائر. يقدم هذا النموذج جملة من المعلومات المالية والإدارية، ويُستخدم كأساس لتحديد قيمة الضرائب المستحقة على المكلف يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون و الشركات المدنية المهنية الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجاريا أو حرفيا، وكذا التعاونيات الحرفية الفنية

الفصل الثالث: دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" - مستغانم

والتقليدية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم أو إيراداتهم المهنية السنوية الحد المنصوص عليه، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.¹ يخضع كذلك لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطات تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي الحد المنصوص عليه.² بالنسبة للمكلفين بالضريبة الذين يقومون بتسويق منتجات واسعة الاستهلاك ذات أسعار أو هوامش محددة أو مسقفة بموجب التنظيم، فإن الأساس الخاضع لهذه الضريبة يتمثل في الهامش المحقق المتعلق بهذه المنتجات.³

معدل الضريبة الجزافية الوحيدة محدد كما يلي: 5% بالنسبة لنشاطات الإنتاج و بيع السلع، 12% بالنسبة للنشاطات الأخرى و 0,5% للنشاطات الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي.⁴ يلزم المكلفون بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بإيداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان من كل سنة،⁵ المتضمن المبلغ السنوي التقديري لرقم الأعمال أو الإيرادات المهنية الذي يمكن تحقيقه بعنوان السنة موضوع التصريح.

يستوجب أيضا على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، في الشروع في حساب الضريبة المستحقة وتسديدها إجماليا لدى قباضة الضرائب التابعين لها، عند اكتتاب التصريح التقديري. ويمكن لهم اللجوء للدفع الجزئي للضريبة، شريطة أن يودع التصريح في أجل المحدد.⁶ في هذه الحالة، يجب عليهم، عند إيداع التصريح التقديري، تسديد 50 % من مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة، أما 50% المتبقية فيتم تسديدها على دفعتين متساويتين، من 1 إلى 15 سبتمبر و من 1 إلى 15 ديسمبر.

يلزم المكلفون بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة باكتتاب تصريح تكميلي في أجل أقصاه 20 جانفي من السنة (ن+1)، يبينون فيه أرقام أعمالهم أو إيراداتهم المهنية المحققة. أما في حالة تجاوز رقم الأعمال أو الإيرادات المهنية المحقق المبلغ التقديري المصرح به، يتعين على المكلف بالضريبة تسديد الضريبة التكميلية الواجبة عند اكتتاب التصريح النهائي.⁷ يتعين على المكلفين بالضريبة الجدد اكتتاب التصريح النهائي المنصوص عليه في المادة 282 مكرر 2 من قانون

¹ المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

² المادة 11 من قانون المالية لسنة 2023.

³ المادة 282 مكرر 2، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

⁴ المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

⁵ المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية

⁶ المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

⁷ المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" - مستغانم

الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و تسديد الضرائب المستحقة كاملة، و التي لا يمكن أن تقل عن الحد الأدنى المقدّر بـ 10.000 دج، كما يجب اكتتاب هذا التصريح في أجل أقصاه 20 جانفي من السنة التي تلي بداية نشاطهم. هؤلاء المكلفون بالضريبة غير ملزمون باكتتاب التصريح التقديري.¹

يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أن يختاروا الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية و يبلغ الاختيار الإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف تطبيق نظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية، و يبقى الاختيار لا رجعة فيه.

يقدر الحد الأدنى للضريبة بـ 10.000 دج، الذي يستوجب دفعه كاملا عند اكتتاب التصريح التقديري المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية.²

يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حيازة سجل مرقم و موقع من قبل المصالح الجبائية، يتضمن تلخيصا سنويا يشتمل على تفاصيل مشترياتهم المدعمة بفواتير و غيرها من المستندات الثبوتية. يتعين عليهم، زيادة على ذلك، ضمن نفس الشروط، مسك سجل مرقم و موقع، يتضمن تفاصيل المبيعات. كما يتعين على المكلفين بالضريبة الممارسين نشاط الخدمات، حيازة دفتر يومي، يتم ضبطه يوما بيوم و تقيد فيه التفاصيل الخاصة بإيراداتهم المهنية.³

يمكن الإدارة الجبائية إجراء التصحيحات على الأسس المصرح بها في حالة حيازتها على عناصر تكشف نقص في التصريحات.⁴

ب. مثال عن التصريح التقديري:

معلومات عامة حول المكلف:

الإسم الرمزي	م.ب
النشاط	تجارة إلكترونيات (مستلزمات الهواتف)
العنوان	شارع الأمير عبد القادر، عين تادلّس

¹ المادة 3 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية.

² المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

³ المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية.

⁴ المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس" - مستغانم

2018	بداية النشاط
التصريح التقديري G12	نظام الضريبة

جدول رقم 1: معلومات عامة حول المكلف

تطور رقم الأعمال المصرح به والضريبة المستحقة:

السنة	السنة	النسبة المطبقة	الضريبة الجزائية (الوحدة (دج))
2019	2019	5%	21.000
2020	2020	5%	22.500
2021	2021	5%	25.000
2022	2022	5%	24.000
2023	2023	5%	26.500

جدول رقم 2: تطور رقم الأعمال المصرح به والضريبة المستحقة

مواعيد التصريح السنوي والالتزام:

السنة	تاريخ التصريح	احترام الآجال	ملاحظات
2019	28 جانفي 2019	نعم	تصريح عادي
2020	05 فيفري 2020	لا	تم تنبيه المكلف
2021	30 جانفي 2021	نعم	-
2022	25 جانفي 2022	نعم	-
2023	02 فيفري 2023	لا	تصريح إلكتروني

جدول رقم 3: مواعيد التصريح السنوي والالتزام

🇩🇿 مراجعة نسبة رقم الأعمال التقديري:

السنة	رقم الأعمال المصرح	تقدير إدارة الضرائب	الفرق	إجراء متخذ
2020	450.000	500.000	+50.000	تنبيه شفويا
2023	530.000	550.000	+20.000	لا شيء

جدول رقم 4: مراجعة نسبة رقم الأعمال التقديري

🇩🇿 توزيع الضرائب والرسوم:

نوع الرسم / الضريبة	القيمة (دج)
IRG	10.000
TAP	13.000
TVA معفاة	/
المجموع	23.000

جدول رقم 5: توزيع الضرائب والرسوم

🇩🇿 ملاحظات:

- عرفت التصريحات الجبائية تطوّرًا إيجابيًا من حيث رقم الأعمال، مما يدل على نمو النشاط التجاري.
- هناك التزام نسبي بالمواعيد القانونية للتصريح، مع بعض التأخيرات الطفيفة.
- تبين الجداول أن إدارة الضرائب تعتمد آلية مراقبة داخلية لمقارنة التصريح التقديري بالواقع الميداني.
- لم يُسجَل أي رفض أو طعن من المكلف تجاه التقديرات الإدارية، ما يشير إلى رضا نسبي أو عدم دراية بحقوق الطعن.

استنتاج:

تشير هذه الحالة إلى أن نظام التصريح التقديري G12 يوفّر مرونة للمكلفين من أصحاب الأنشطة الصغيرة، لكن يحتاج إلى تحسين في التقدير الذاتي لرؤوس الأموال ومرافقة من طرف الإدارة الضريبية لضمان التصريحات الواقعية وتفادي الفروقات بين التقديرات والتصريحات.

المطلب الثاني: أهم القطاعات التي تعرف تهرباً ضريبياً

من خلال الدراسة الميدانية بالمركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس"، وكذا من خلال المعطيات التي تم جمعها عن طريق الوثائق الرسمية والمقابلات مع بعض الإطارات، تبيّن أن ظاهرة التهرب الضريبي لا تنتشر بشكل عشوائي، بل تتركز بشكل أكبر في بعض القطاعات التي يصعب إخضاعها للرقابة الدقيقة، إما بسبب طبيعة نشاطها أو بسبب غياب منظومة فعالة لتتبع المعاملات. ويمكن إبراز أهم هذه القطاعات فيما يلي:

1. قطاع التجارة بالتجزئة والمهن الصغيرة:

يُعتبر من أكثر القطاعات التي تُسجل بها حالات تهرب ضريبي، خاصة من قبل أصحاب المحلات الصغيرة، الباعة المتجولين، وأصحاب المهن البسيطة كالإسكافي، الحلاق، صانع المفاتيح، وغيرها. حيث يُلاحظ امتناع الكثير منهم عن التصريح الحقيقي برقم أعمالهم، أو اكتفائهم بدفع مبالغ رمزية تحت نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

2. قطاع البناء والأشغال العمومية:

أظهر هذا القطاع نسباً معتبرة من حالات التهرب، لا سيما لدى المقاولات المصغّرة والمقاولين غير الرسميين الذين ينشطون دون تسجيل عقود أو مشاريع رسمية. كما أن التعاملات المالية تتم غالباً نقدًا دون المرور بالقنوات البنكية، ما يعيق قدرة المركز على تتبع المداخل بدقة.

3. قطاع الخدمات (النجارة، الترميم، الكهرباء...):

تشير بعض الإحصائيات الداخلية بالمركز إلى أن الكثير من أصحاب هذه المهن يمارسون أنشطتهم دون تصريح جبائي منتظم، أو يقدمون تصريحات لا تعكس حقيقة رقم الأعمال المحقق، خاصة في ظل غياب فواتير أو نظام محاسبي مضبوط.

4. قطاع النشاط الفلاحي والمربحين الخاضعين للنظام الجزافي:

رغم أن الفلاحة قطاع مدعوم ويتمتع بإعفاءات جبائية في بعض الحالات، إلا أن بعض المستثمرين أو المستفيدين من دعم أجهزة الدولة (كـ ANSEJ و CNAC) يواصلون أنشطتهم دون تقديم تصريحات دقيقة، أو يتهربون من الالتزامات الجبائية بعد انتهاء فترة الإعفاء.

5. الأنشطة التجارية الموسمية وغير المهيكلة:

مثل تجارة الألبسة المستعملة، بيع المواد في الأسواق الأسبوعية، تجارة المناسبات (كشهر رمضان أو الدخول المدرسي...)، إذ يسجل غياب شبه تام للتصريحات الضريبية من طرف ممارسيها، مما يُصعّب ضبطهم ومتابعتهم جبائياً.

خلاصة:

انطلاقاً من معطيات المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس"، يمكن القول إن ظاهرة التهرب الضريبي تمسّ بالدرجة الأولى القطاعات التي تتسم بالمرونة واللا تنظيم، والتي تفتقر إلى آليات ضبط محاسبي ورقابي فعّال. وهو ما يدعو إلى ضرورة تطوير أدوات الرقمنة، وتكثيف حملات التحسيس والمرافقة لفائدة هذه الفئات، لضمان توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق العدالة الجبائية.

المبحث الثاني: تقديم فعالية آليات الضبط المعتمدة

في ظلّ التحديات التي تواجهها الإدارة الجبائية محلياً، يركّز هذا المبحث على تشخيص واقع التهرب الضريبي داخل المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس"، من خلال تناول نقاط القوة والضعف في آليات الرقابة المعتمدة، ومستوى فعالية الإجراءات الردعية والإصلاحية، مع محاولة الوقوف على الصعوبات اليومية التي تعيق جهود أعوان الرقابة والتحصيل. ويسعى هذا التحليل إلى تقديم رؤية واقعية حول حدود النظام الجبائي المحلي وإمكانيات تطويره.

المطلب الأول: نقاط القوة والضعف

تعتمد الإدارة الجبائية في الجزائر، بما في ذلك المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس"، على مجموعة من الآليات التنظيمية والتقنية والقانونية لضبط المكلفين بالضريبة، وضمان امتثالهم للواجبات الجبائية. غير أن هذه الآليات، رغم ما تحقّقه من نتائج، لا تزال تواجه عدة تحديات ميدانية تؤثر على فعاليتها. وفيما يلي عرض لأهم نقاط القوة والضعف التي تمّ رصدها:

1. نقاط القوة:

- يتميز المركز بتقسيم داخلي واضح من خلال مصالح متخصصة (التسيير، المراقبة، المنازعات، القباضة...)، ما يسمح بتوزيع المهام وتحديد المسؤوليات بدقة، ويعزز من فعالية المتابعة والمراقبة.
- يتوفر المركز على عدد من الإطارات والموظفين ذوي تكوين أكاديمي وتقني جيد، مما يساهم في معالجة الملفات بكفاءة أكبر، خاصة في مجال الوعاء والتحصيل والمنازعات.
- ذبداً المركز في توظيف بعض التطبيقات المعلوماتية لتسيير الملفات الضريبية وتسجيل المعطيات، مما ساعد على تحسين التنسيق بين المصالح وسرعة الوصول إلى المعلومات.
- يُعتبر هذا النظام مبسطاً وفعالاً في التعامل مع أصحاب الأنشطة الصغيرة، مما يخفف العبء الإداري، ويوسع من القاعدة الضريبية بشكل مرّن.
- يساهم تنظيم أيام إعلامية أو جلسات إرشادية لفائدة المكلفين بالضريبة في تعزيز الوعي الجبائي، وتقليل حالات التهرب الناتجة عن الجهل بالقوانين.

2. نقاط الضعف:

يعاني المركز من نقص في الإمكانيات الميدانية اللازمة لتوسيع نطاق المراقبة الفعلية، ما يجعل العديد من الأنشطة الاقتصادية تمر دون مراقبة فعلية.

رغم بعض المحاولات في رقمنة الخدمات، إلا أن الأنظمة المعتمدة لا تزال جزئية وتقليدية، وتفتقر إلى التكامل بين المصالح، كما أنها لا تسمح بتتبع تلقائي للمكلفين أو الربط مع قواعد بيانات وطنية.

خاصة في مصلحة المراقبة والبحث ومصلحة المنازعات، مما يؤدي إلى تراكم الملفات وتأخر المعالجة، ويُضعف من الردع الضريبي.

يعاني المركز من محدودية في تبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى (السجل التجاري، البلديات، البنوك...)، مما يعوق التحقق من صحة التصريحات أو رصد الأنشطة المتهربة.

لا تزال العديد من العمليات الجبائية تتم بشكل يدوي، وتخضع لإجراءات طويلة، ما يؤثر سلباً على سرعة الأداء ويُضعف ثقة المكلفين بالإدارة.

خلاصة:

يتضح من خلال هذا التحليل أنّ المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلس" يمتلك مجموعة من الآليات التنظيمية والموارد التي تُعدّ نقاط قوة في مسار الضبط الجبائي، غير أن هذه الفعالية تبقى محدودة بفعل جملة من التحديات البنيوية والتقنية، مما يفرض إعادة النظر في بعض الأدوات وتحديث منظومة التسيير عبر الرقمنة والشراكة مع هيئات رقابية أخرى.

المطلب الثاني: اقتراحات لتفعيل آليات الرقابة وتحسين الامتثال الضريبي

استناداً إلى ما تم رصده ميدانياً من خلال عمل المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلس"، وإلى التحليل السابق لنقاط القوة والضعف في آليات الضبط الجبائي، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات العملية التي من شأنها تفعيل أدوات الرقابة وتحسين مستوى الامتثال الضريبي، سواء من حيث الردع أو من حيث الوقاية:

✓ تطوير نظام معلوماتي موحد يربط المركز الجوّاري بمصالح أخرى كالسجل التجاري، مصالح الأملاك، البنوك، الجمارك، والبلديات، بما يسمح بتتبع المعاملات المالية والممتلكات وتصريحات الدخل بشكل آني، ويسهل رصد التناقضات وكشف المتهربين.

✓ يمكن تنظيم حملات دورية على مستوى الأسواق، ورشات العمل، والمناطق الصناعية لمراقبة مدى التزام الفاعلين الاقتصاديين، مع إدماج الجانب التوعوي عبر توزيع مطويات، تقديم شروحات مبسطة حول الحقوق والواجبات الجبائية، وعرض العقوبات المترتبة عن التهرب.

الفصل الثالث: دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلس" - مستغانم

- ✓ تحفيز المكلفين بالضريبة وذلك من خلال تقديم تسهيلات أو إعفاءات مؤقتة للمتهربين السابقين الذين يقررون تسوية وضعيتهم الجبائية، أو منح مزايا ضريبية للمُصرّحين المنتظمين، مما يشجع الامتثال الطوعي ويقلّل من الكلفة الرقابية.
- ✓ يستحسن دعم الكفاءات البشرية للمركز من خلال تنظيم دورات تدريبية في مجال الرقابة الجبائية الرقمية، تحليل البيانات، التدقيق الجبائي، واستخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بحالات الغش، مما يعزز أداء المصالح المختصة.
- ✓ تحديث نظام الضريبة الجزافية باعتباره يغطي شريحة واسعة من الممولين، يجب إعادة ضبط هذا النظام ليأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية وحجم النشاط الحقيقي، وذلك عبر استحداث مؤشرات مرجعية دقيقة لتحديد رقم الأعمال التقديري.
- ✓ تفعيل آليات الشكاوى والرقابة الاجتماعية من خلال إنشاء منصات إلكترونية للإبلاغ عن التجاوزات أو حالات التهرب (بشكل سري)، وتشجيع المواطنين والمتعاملين على التبليغ مقابل حوافز أو حماية قانونية، مما يعزز الرقابة المجتمعية إلى جانب الرقابة الإدارية.
- ✓ تعديل بعض العقوبات المالية أو الإدارية المتعلقة بالتهرب لتكون أكثر ردعاً، مع ضمان سرعة التنفيذ والبت في المنازعات الجبائية لتفادي التراكم والتقادم.

خلاصة الفصل:

أبرز هذا الفصل واقع التهرب الضريبي من خلال دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلّس"، حيث تبيّن انتشار الظاهرة وضعف فعالية آليات المكافحة الحالية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال الرقابة والتحديث الإداري، إلا أن التحديات المرتبطة بنقص الموارد، وتعقيد الإجراءات، وضعف التنسيق بين الهيئات، ما تزال تعرقل تحقيق نتائج فعّالة. وقد خلّص الفصل إلى ضرورة تبني مقاربة شاملة تدمج الرقابة التقنية، التحسيس الجبائي، والتعاون المؤسسي، للحد من الظاهرة وتعزيز الالتزام الجبائي.

خاتمة

خاتمة:

بعد تناول مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، يتأكد لنا أنّ هذه الظاهرة تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه فعالية النظام الجبائي، وتمسّ بشكل مباشر قدرة الدولة على تعبئة الموارد الداخلية لتمويل الخزينة العمومية وضمان استمرارية خدماتها الاجتماعية والتنمية.

لقد أظهر التحليل أنّ النظام الجبائي الجزائري، رغم ما يحتويه من أدوات قانونية وتنظيمية، لا يزال يعاني من ثغرات تطبيقية تُستغل من قبل بعض المكلفين بالضريبة للتهرب من التزاماتهم الجبائية، خصوصاً في القطاعات غير المهيكلة أو التي يصعب مراقبتها ميدانياً. وهو ما يعززه الطابع التصريحي الذي يمنح هامشاً واسعاً من الحرية للمكلف في تحديد قيمة نشاطه وأرباحه، في غياب منظومة فعالة للتحقق والتدقيق والمقارنة.

وقد بينت دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب "عين تادلس" أنّ هذه التحديات تتجلى بشكل واضح على المستوى المحلي، من خلال صعوبات في التحصيل، نقص التنسيق بين المصالح، ضعف الرقمنة، وغياب قاعدة بيانات موحدة تُسهّل من ضبط المتهربين. كما أنّ محدودية الموارد البشرية والتقنية تمثل عائقاً حقيقياً أمام فعالية المصالح المكلفة بالبحث والمراقبة، رغم جهودها الميدانية الواضحة.

وفي هذا السياق، تُعد آلية التدقيق في المحاسبة من أبرز أدوات الضبط الجبائي، لما توفره من إمكانيات تقنية لتحليل التصريحات واكتشاف الثغرات والإغفالات المتعمّدة أو غير المتعمّدة، بهدف إعادة تقويم الوعاء الجبائي واسترجاع حقوق الخزينة العمومية. غير أنّ نجاح هذه العملية يبقى رهيناً بكفاءة العون المدقق، والتزامه بالإجراءات القانونية والتنظيمية، فضلاً عن قدرته على التحكم في أدوات التدقيق المعتمدة. فعملية فحص المحاسبة لا تقتصر فقط على الشكل بل تتعمق في المضمون، وتفرض قدرًا عاليًا من الدقة والحياد والنزاهة، حتى لا تكون محل طعن أو إبطال من طرف المكلفين الخاضعين للرقابة.

ورغم سعي الإدارة الجبائية إلى مواجهة هذه الظاهرة من خلال التكوين، تبسيط الإجراءات، وتدعيم التشريعات، إلا أنّ التهرب الضريبي في الجزائر لا يزال قائماً بحدة، مما ينعكس سلبيًا على تعبئة الموارد ويُضعف من العدالة الجبائية. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في ظل السياق الاقتصادي الصعب، وتراجع العائدات الريعية، مما يُحتم البحث عن بدائل تمويل داخلية مستدامة، وعلى رأسها تطوير الجباية العادية.

إنّ مكافحة التهرب الضريبي ليست فقط مسألة قانونية أو تقنية، بل هي معركة شاملة تتطلب إدماج مقاربة متعددة الأبعاد، تشمل التكوين، الرقمنة، الشفافية، تبادل المعلومات، وتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة. كما تتطلب توحيد الجهود بين مختلف الفاعلين: الجبائية، الجمارك، السجل التجاري، البنوك، البلديات، والعدالة، في إطار مقاربة تشاركية قائمة على المساءلة والحوكمة. وفي المحصلة، فإن إصلاح النظام الجبائي وتفعيل آليات الضبط الجبائي لا يُعد فقط وسيلة لتعزيز مداخل الدولة، بل هو أيضاً مدخل أساسي لترسيخ المواطنة الضريبية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واسترجاع ثقة المواطنين في الدولة، وهو ما يشكل إحدى الركائز الأساسية للتنمية المستدامة في الجزائر.

1. أبرز النتائج:

- التهرب الضريبي لا يزال يشكل عائقاً كبيراً أمام فعالية النظام الجبائي في الجزائر، رغم الإصلاحات المتعددة.
- تعاني آليات الرقابة والضبط الجبائي من محدودية في التنسيق، رغم وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح.
- يظهر المركز الجبائي للضرائب نموذجاً محلياً يجسّد الإشكالات الوطنية، حيث يواجه تحديات في التحصيل، الرقابة، والتواصل مع المكلفين بالضريبة.
- تمثل الرقمنة خطوة واعدة، لكنها لا تزال جزئية وغير مفعلة بالشكل الكافي لتقليص التهرب وتحسين الامتثال الجبائي.
- ضعف الثقافة الجبائية لدى المواطنين وغياب الثقة في المؤسسات يُسهم في تبرير وتوسيع ظاهرة التهرب.

2. اختبار صحة الفرضيات:

- الفرضية الأولى: تم تأكيدها من خلال واقع أداء المصالح الجبائية، وصعوبة تطبيق التشريعات بشكل فعال.
- الفرضية الثانية: تأكدت ميدانياً، حيث يُلاحظ تراجع الوعي الجبائي كمحفّز مباشر للتهرب.
- الفرضية الثالثة: تم تأكيدها جزئياً، حيث تبين أن الرقمنة قد تسهم في تقليص التهرب إذا رُبطت بإصلاح شامل.

3. التوصيات:

- تفعيل الرقمنة بشكل شامل وتكاملي، وربط قواعد البيانات بين مختلف الإدارات.

- تبسيط الإجراءات الجبائية، وتوفير منصات إلكترونية سهلة للتصريح والدفع.
- دعم الموارد البشرية بالتكوين والتجهيز، خصوصاً في مصالح الرقابة والمنازعات.
- إطلاق حملات تحسيسية واسعة لتعزيز الثقافة الجبائية، خصوصاً في المناطق ذات النشاط غير المهيكّل.
- اعتماد نظام حوافز للمكلفين الملتزمين، وتطبيق ردع فعّال للمتهربين.

4. مقترحات لبحوث مستقبلية:

- دراسة أثر الرقمنة على مستوى الامتثال الضريبي في الجزائر من خلال مقارنة تجريبية بين ولايات مختلفة.
- تحليل العلاقة بين الثقة في الإدارة الجبائية ونسبة التهرب الضريبي.
- دراسة مقارنة بين الجزائر ودول أخرى في مجال مكافحة التهرب الضريبي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، ط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- أحمد حنيش، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2022.
- إشراف شوقي ضيف أحمد حامد حسين جمال مراد، المعجم الوسيط، حلمي مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، الطبعة 4.
- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الجزائر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006..
- بن يوسف، سمير. الرقابة الجبائية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 8، 2021.
- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة و التشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2010.
- حامد عبد المجيد دراز ، المرسي السيد حجازي، المالية العامة الاسكندرية، بدون دار النشر، 2004.
- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة مراكز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
- حمد هشام ملوكة، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستار في علوم التسيير ,جامعة الوادي 2023\2024.
- حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 2، 2007.
- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ط 3 ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- حنيش، أحمد. "انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر". مجلة دراسات جبائية، مجلد 11، عدد 2، 2022.
- خالد خطيب شحاتة أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار النشر، عمان، الأردن، 2007.
- السبتى فارس، المنازعات الضريبية في التشريع والقضاء الجزائري الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2008.
- سليم قصاص، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 48، 2018.
- سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة السنة الجامعية (2015-2014) جامعة محمد خيضر بسكرة. .
- سوزي عدلي ناشد أساسيات المالية العامة النفقات العامة، الإيرادات العامة الميزانية العامة، مرجع سابق.
- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.
- شباكي سعدان، قارة ملاك، "التهرب الضريبي: دراسة ميدانية في ولاية قسنطينة"، جامعة الجزائر - جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، دت.
- صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.

- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، عمان، إثراء للنشر والتوزيع، 2009.
- عائشة بوشیخي، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، 2011
- عبد الحليم كراجة هيثم العبادي، المحاسبة الضريبية، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع 2000.
- عبد الغفور، حسام فايز، الوسائل التي تبناها قانون ضريبة الدخل للحد من ظاهرة التهرب الضريبي"، بحث جامعي غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.
- عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة.
- قانون التسجيل
- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
- قانون المالية لسنة 2023.
- قحوش سمية دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011/2012.
- الكناني سوزان جلال عبد الشافي، التهرب الضريبي: دراسة في التشريع المصري والسعودي، كليات الشرق العربي، المملكة العربية السعودية، والمعهد العالي للعلوم الإدارية ببلقاس، مصر، العدد 78، 2021.
- كوثر ريموش فاتح احمية مداخله بعنوان : رقمنة الإدارة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، تجارب دول عربية وأجنبية الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي مبادرات وتحديات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023.
- لابد لزرق، ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، 2011/2012. خالد خطيب شحاتة أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار النشر ، عمان ، الأردن، 2007.
- لطفي بن شيخ، مداخله بعنوان: متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية، الملتقى الوطني حول: تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2023.
- محسن حسن سالم، الحصر الضريبي ومدى مساهمته في الحد من التهرب الضريبي، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة الدنانير الجامعة المستنصرية، 2016.
- محمد حمو، منور أو سرير، محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء 4 بيروت منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2001.
- محمد سليم وهبه التهرب الضريبي واقع وتوصيات المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2010.
- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ط 3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.

- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد مطلق عساف المصادرات والعقوبات المالية بين الشريعة والقوانين الوطنية مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دون دار نشر، مصر، 1960.
- مداني بالبلغيت أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2004.
- معلومات من الوثائق المقدمة من المركز الجواني للضرائب "عين تادل" - مستغانم
- مفتاح كريم خصوصية الإثبات في المادة الجبائية، الطبعة الأولى، دار السلام، الرباط، 2016.
- من قانون الإجراءات الجبائية
- الناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2011.
- وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للضرائب، المنشور رقم 52 المؤرخ في 22 فيفري 1994، الجزائر.
- يدو لويزة، قاري حياة، ظاهرة الغش الضريبي وآليات مكافحته مذكرة تخرج ليسانس في علوم الاقتصادية، تخصص نفود مالية، الجزائر، 2010-2011.
- يلس شاوش بشير مقال بعنوان : علاج التهرب الضريبي المجلة الفضائية، عدد خاص 2009.
- "أهمية الضرائب في تحويل المصائر" International Budget Partnership. <https://internationalbudget.org>
- Mostefaoui Soufiane, (2023), The Effect of Digitizing the Tax Administration on Both the tax Collection Process and Taxpayers' Commitment: Empirical Evidence from the Tax Administration in Bechar - Algeria.
- Sascha Hokamp, AGENT-BASED MODELING OF TAX EVASION, edition first published 2018, John Wiley & Sons Ltd.

الملاحق

الملاحق:



الملحق 01: الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري "عين تادل"

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N° 12/2025

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE

Structure :
Recette des Impôts de
Commune de

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
المصلحة :
قبضة الضرائب لـ
بلدية :

- نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة -
التصريح التقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة :
- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE 2024

تكتب لدى قبضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان لسنة 20.....
A souscrire auprès de la recette des Impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE

معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
الاسم و التلمذ التسمية الاحصائية :
النشاط أو النشاطات الممارسة :
تاريخ بداية النشاط :
نشاط محلي :

- Nom, Prénoms/ Raison sociale :
- Activité (s) exercée (s) :
- Date du début d'activité :
- Activité exonérée :

إعفاءات أخرى ☐ إعفاء الأنشطة الحرفية ☐ إعفاءات أخرى ☐
ANADE (Ex-ANSEI) ☐ CNAC ☐ ANGEM ☐ Exonération des activités artisanales

عنوان مقررة النشاط :
عنوان إقامة المكلف بالضريبة :
رقم التعريف الجبائي :
رقم التعريف الوطني :
رقم الملف :

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :
- Adresse du domicile du contribuable :
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :
- Numéro d'Identification National (NIN) :
- Numéro d'article d'imposition :

II - CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA)

رقم الأعمال/الإيرادات المهنية التقديرية ب (ج) :

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال/الإيرادات المهنية التقديرية Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnelles			الضريبة الجزائرية الوحيدة المستحقة IFU dû (A)
		الإجمالي Total	مستحيل Impossible	مستبعد Exonéré	
النشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%	250 000,00			12 500,00
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%				
النشاطات الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي Activités exercées sous le statut d'auto-entrepreneur	0,5%				
المجموع Total					12 500,00

أرقام الأعمال الخاضعة للضريبة الجزائرية الوحيدة حسب آلية الإخطاع على أساس هامش الربح (A)
Chiffres d'affaires soumis à l'IFU suivant le mode d'imposition à la marge bénéficiaire (A)

III - MARGE BENEFICIAIRE EN (DA)

هامش الربح ب (ج) :

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال التقديري Chiffre d'affaires prévisionnel			مبلغ هامش الربح التقديري الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable	الضريبة الجزائرية الوحيدة المستحقة IFU dû (B)
		الإجمالي Total	مستحيل Impossible	مستبعد Exonéré		
النشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%					

الضريبة الجزائرية الوحيدة الواجب دفعها (B) = (A) + (B)
IFU A PAYER (A)+(B)

IV - REVENU DE L'ANNEE ANTERIEURE (N-1) en (DA)

أشهاد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
l'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

أ. في
Cachet et signature du contribuable:

(1) إطار مخصص للتصريح بأرقام الأعمال الخاضعة عن تسويق المنتجات الواسعة الاستهلاك ذات أسعار أو هوامش محددة أو مستقلة بموجب التنظيم.

(2) إطار مخصص للتصريح بأرقام الأعمال الخاضعة عن تسويق المنتجات الواسعة الاستهلاك ذات أسعار أو هوامش محددة أو مستقلة بموجب التنظيم.

PAIEMENT DE L'IFU تسديد الضريبة الجزائية الوحيدة	
Identification du contribuable معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة	
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	رقم التعريف الضريبي :
- Numéro d'Identification National (NIN) :	رقم التعريف الوطني :
MODALITES DE PAIEMENT DE L'IFU طرق تسديد الضريبة الجزائية الوحيدة	
☒ Palement intégral de l'IFU التسديد التام للضريبة الجزائية الوحيدة	
التسديد التام للضريبة الجزائية الوحيدة عند إيداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان لتسنة 20.....	
Palement total des droits dus lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle au plus tard le 30 juin de l'année 20.....	
المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائية الوحيدة المسددة Montant total de l'IFU acquitté	
En chiffres :	بالأرقام :
En lettres :	بالحروف :
Quittance N°	وصل الدفع رقم :
ختم وإمضاء أمين الصندوق : Cachet et signature du Caissier :	
☐ Palement fractionné de l'IFU(*) التسديد بالتقسيط للضريبة الجزائية الوحيدة	
التسديد بالتقسيط الأول المقرب 50% من المعلق عند إيداع التصريح في أجل أقصاه 30 جوان لتسنة 20.....	
Palement de la 1^{ère} tranche de 50% des droits au dépôt de la déclaration au plus tard le 30 juin de l'année 20.....	
المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائية الوحيدة المسددة Montant total de l'IFU acquitté	
En chiffres :	بالأرقام :
En lettres :	بالحروف :
Quittance N°	وصل الدفع رقم :
ختم وإمضاء أمين الصندوق : Cachet et signature du Caissier :	
التسديد بالتقسيط الثاني المقرب 25% من المعلق من أول إلى 15 سبتمبر لتسنة 20.....	
Palement de la 2^{ème} tranche de 25% des droits du 1^{er} au 15 Septembre de l'année 20.....	
المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائية الوحيدة المسددة Montant total de l'IFU acquitté	
En chiffres :	بالأرقام :
En lettres :	بالحروف :
Quittance N°	وصل الدفع رقم :
ختم وإمضاء أمين الصندوق : Cachet et signature du Caissier :	
التسديد بالتقسيط الثالث المقرب 25% من المعلق من أول إلى 15 ديسمبر لتسنة 20.....	
Palement de la 3^{ème} tranche de 25% des droits du 1^{er} au 15 Décembre de l'année 20.....	
المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائية الوحيدة المسددة Montant total de l'IFU acquitté	
En chiffres :	بالأرقام :
En lettres :	بالحروف :
Quittance N°	وصل الدفع رقم :
ختم وإمضاء أمين الصندوق : Cachet et signature du Caissier :	
☐ Palement intégral du minimum d'imposition (10.000 DA) au plus tard le 30 juin de l'année 20.....	
التسديد التام للحد الأدنى (10.000 دج) في أجل أقصاه 30 جوان لتسنة 20.....	
مبلغ الحد الأدنى للضريبة الجزائية الوحيدة المسددة : 10.000 دج Montant du minimum d'imposition/IFU acquitté : 10.000 DA	
En chiffres :	بالأرقام :
En lettres :	بالحروف :
Quittance N°	وصل الدفع رقم :
ختم وإمضاء أمين الصندوق : Cachet et signature du Caissier :	

(*) Tout avant le paiement fractionné, les contribuables n'ayant pas soumis leurs déclarations dans le délai imposé.

الملحق 03: استمارة ج 12 (G12) ص 2

المُلخَص

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، باعتبارها إحدى أهم العقبات التي تواجه النظام الجبائي وتؤثر سلبيًا على موارد الخزينة العمومية. وقد تناولت مذكرتنا الإطار النظري للضريبة والتهرب الضريبي، مع التمييز بين مفاهيم مقاربة كالغش والتجنب، بالإضافة إلى عرض أنواع التهرب وأهم أسبابه القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تحليل واقع آليات مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر من خلال الإطار القانوني والتنظيمي، ودور الإدارة الجبائية ومصالح الرقابة، إضافة إلى أهمية التصريح والتحصيل الجبائي، وإستراتيجية الرقمنة كأداة حديثة لتعزيز الشفافية ومحاربة التهرب. كما تم تخصيص دراسة حالة للمركز الجوارى للضرائب "عين تادلس".

خلصت المذكرة إلى أن فعالية مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر تظل مرتبطة بتكامل الأطر القانونية، تحسين التنسيق المؤسسي، تعميم الرقمنة، وتعزيز الثقافة الجبائية لدى المواطنين، مع ضرورة إصلاح المنظومة الجبائية بشكل شامل لتحقيق العدالة والامتثال الجبائي.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي – الإدارة الجبائية – الرقابة – المركز الجوارى

للضرائب – مكافحة الغش الضريبي.

Résumé :

Cette étude vise à éclairer le phénomène de la fraude fiscale en Algérie, car il constitue l'un des obstacles les plus importants au système fiscal et impacte négativement les ressources du Trésor public. Notre mémorandum aborde le cadre théorique de la fiscalité et de la fraude fiscale, en distinguant les concepts connexes tels que la fraude et l'évasion fiscale, et en présentant les types de fraude et leurs principales causes juridiques, économiques et sociales.

Sur le plan pratique, la réalité des mécanismes de lutte contre la fraude fiscale en Algérie a été analysée à travers le cadre juridique et réglementaire, le rôle de l'administration fiscale et des services de contrôle, l'importance de la déclaration et du recouvrement des impôts, et la stratégie de numérisation comme outil moderne de renforcement de la transparence et de lutte contre la

fraude. Une étude de cas a également été consacrée au Centre des impôts de quartier d'Ain Tadles.

Le mémorandum conclut que l'efficacité de la lutte contre la fraude fiscale en Algérie reste liée à l'intégration des cadres juridiques, à l'amélioration de la coordination institutionnelle, à la généralisation de la numérisation et à la promotion de la culture fiscale auprès des citoyens. Elle souligne également la nécessité d'une réforme globale du système fiscal pour garantir la justice et le respect des obligations fiscales.

Mots-clés : évasion fiscale, administration fiscale, surveillance, centre fiscal local, lutte contre la fraude fiscale.